

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطالب: رداوي مروان

تحت عنوان:

إشكالية العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر
خلال الفترة (1990_2020) م

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سراي صالح
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. مصطفى جاب الله
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن لخضر السعيد

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله
إلى إخوتي وأخواتي الأعماء وجميع أفراد العائلة الكريمة
إلى زوجتي الغالية وبناتي العزيزات
إلى أساتذتي وزملائي وكل طالب مخلص.....
أهدي ثمرة هذا العمل.

مروان



كلمة شكر

بعد شكر الله عز وجل على توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد وعلى رأسهم الأستاذ المحترم مصطفى جاب الله، وكذلك أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نشكر كل الأصدقاء والزلاء وخصوصاً عادل م وكل قسم العلوم الاقتصادية من أساتذة وطلبة.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر، من خلال معطيات سنوية تغطي الفترة (1990_2020) م، وذلك باستخدام المنهج القياسي، وبالتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، تحليل التباين ودوال الاستجابة لرد الفعل، دراسة السببية، أظهرت هذه الاختبارات بعد التحليل، أن التقلبات في أسعار الصرف لا تؤثر في ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبصفة شبه كلية على الصادرات النفطية، أي أن تلك التغيرات في ميزان المدفوعات كانت نتيجة التغيرات في أسعار النفط، التي تعتبر المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية، وأظهرت النتائج أيضا أن هناك تأثير كبير لميزان المدفوعات، على تشكيل سعر الصرف، حيث عندما يكون فائض في ميزان المدفوعات، يتزايد الطلب على العملة المحلية مما يرفع قيمتها وعلى العكس من ذلك، عندما يكون هناك عجز يزداد العرض من العملة المحلية مما يخفض قيمتها .

ونسعى من خلال هذه الدراسة، أن نؤكد على أن الفهم الصحيح والدقيق للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، يساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

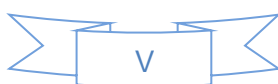
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، إشكالية العلاقة، VAR، تحليل التباين.

Study summary

This study aims to understand the relationship between the exchange rate and the balance of payments in Algeria, through annual data covering the period (1990_2020) ad, using the standard approach, specifically self-regression Ray models(VAR), analysis of variance and reaction response functions, study of causality, these tests showed after the analysis, that fluctuations in exchange rates do not affect the balance of payments in the short term, because the Algerian economy depends almost entirely on oil exports, that is, those changes in the balance of payments Algerian, the results also showed that there is a significant impact When there is a surplus in the balance of payments, the demand for the local currency increases, which raises its value, and on the contrary, when there is a deficit, the supply of the local currency increases, which lowers its value.

Through this study, we seek to confirm that a correct and accurate understanding of the relationship between the exchange rate and the balance of payments contributes to making appropriate economic decisions and maintaining the stability of the national economy.

Keywords: exchange rate, balance of payments, problematic relationship, VAR, variance analysis.



قائمة المحتويات

.I	البسمة
.II	إهداء
.III	كلمة شكر
.IV	ملخص
.V	قائمة المحتويات
.VI	قائمة الجداول والأشكال
أ - ت	مقدمة عامة
10	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
11	تمهيد
11	المبحث الأول: سعر الصرف
11	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
11	1_ تعريف سعر الصرف
12	2_ صيغ سعر الصرف
14	3_ وظائف سعر الصرف
15	4_ طرق تحديد سعر الصرف
16	المطلب الثاني: محددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
16	1_ محددات سعر الصرف
17	2_ العوامل المؤثرة فيه
20	المطلب الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة له
20	1_ الأنظمة الرئيسية لسعر الصرف
20	1_1 نظام الصرف الثابت
22	2_1 نظام الصرف المرن
26	3_1 أنظمة الصرف الوسيطة
27	2_ النظريات المفسرة لسعر الصرف
27	1_2 نظرية تعادل القوة الشرائية
28	2_2 نظرية أسعار الفائدة
29	3_2 نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)
29	4_2 نظرية كفاءة السوق

30	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات
30	1_ مفهوم ميزان المدفوعات
30	2_ أهمية ميزان المدفوعات
31	3_ مكونات ميزان المدفوعات
36	4_ الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات ومعانيها الاقتصادية
37	5_ التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
39	6_ أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات
40	7_ أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
42	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
42	1_ عرض الدراسات السابقة
46	2_ علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة
47	خلاصة الفصل
48	الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1990_2020) م
50	المبحث الأول: تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1990_2020) م
50	1_ تطور نظام الصرف الجزائري
54	2_ دراسة تحليلية لميزان المدفوعات في الجزائر
57	المبحث الثاني: دراسة قياسية لإشكالية العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال (1990_2020) م
57	1_ خطوات بناء نموذج اقتصادي
59	2- دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات
71	الخاتمة العامة
72	قائمة المراجع
	الملاحق

الجداول

- جدول 1 يمثل مزايا و عيوب نظام الصرف الثابت 22
- جدول 2 يمثل مزايا و عيوب نظام الصرف المرن 24
- جدول 3 مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن 25
- جدول 4 سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف من فترة (1880 _ 2000)م 27
- جدول 5 عناصر ميزان المدفوعات 32
- جدول 6 طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار 51
- جدول 7 نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات BP TCH 61
- جدول 8 اختبار معنوية المعلمات الجزئية 64
- جدول 9 اختبار معنوية المعلمات الجزئية 2 65

الأشكال

- شكل 1 منحنى يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة (1990-2020) م 50
- شكل 2 منحنى يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة (1990-2020) م 50
- شكل 3 منحنى يمثل تطور معدلات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) 54
- شكل 4 منحنى يمثل تطور معدلات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) م 54
- شكل 5 رسم بياني يمثل تطور أهم المتغيرات خلال فترة الدراسة 56
- شكل 6 منحنى بياني يوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري وسعر الصرف خلال (1990-2020) م 57
- شكل 7 دوال الاستجابة 71

الملاحق

62	ملحق 1 نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء في نموذج VAR
63	ملحق 2 نتائج اختبار جوهنسون
63	ملحق 3 GRANGER CAUSALITY TESTS GRANGER CAUSALITY TESTS
66	ملحق 4 اختبار استقرارية النموذج
67	ملحق 5 اختبار LM TESTS
67	ملحق 6 نتائج اختبار عدم تجانس التباين
68	ملحق 7 دوال الاستجابة الدفعية
70	ملحق 8 تفكيك التباين

مقدمة:

تمهيد

تعد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات موضوعاً مهماً في مجال الاقتصاد الدولي والنقد، حيث يرتبط سعر الصرف بقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، بينما يعكس ميزان المدفوعات تدفق العملات الأجنبية داخل البلد، وتشير العلاقة بينهما إلى الارتباط الوثيق بين هذين العنصرين في الاقتصاد.

تعد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات أحد المواضيع الحيوية والمعقدة، التي تشكل جوهر الدراسات الاقتصادية والمالية، فالتغيرات في سعر الصرف لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات، الذي يعكس العلاقات المالية والتجارية للدولة مع العالم الخارجي، ولذلك فإن فهم هذه العلاقة وأشكاليتها يعد أمراً حيوياً لفهم حركة الاقتصاد وتوجهاته.

تتمثل إشكالية العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، في تحديد كيفية تأثير التغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات وعلى نقل السلع والخدمات بين الدول. فعندما يرتفع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، يمكن أن ينعكس ذلك على الصادرات والواردات وتوازن المعاملات التجارية، وبالمثل عندما ينخفض سعر العملة المحلية، قد يتأثر الميزان التجاري بطرق أخرى.

ومن الجوانب الأخرى لإشكالية هذه العلاقة هو التأثير الذي يمكن أن يكون لميزان المدفوعات على سعر الصرف نفسه، فعندما يتدهور ميزان المدفوعات ويتسبب في تدفق العملات الأجنبية خارج البلاد، قد ينخفض سعر العملة المحلية بشكل كبير، وبالمثل، عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً ويتدفق المزيد من العملات الأجنبية إلى البلاد، قد يرتفع سعر العملة المحلية.

ومع ذلك تظل هناك تحديات كبيرة في فهم هذه العلاقة بشكل دقيق وتحليلها. فالأسواق المالية والمنافسة العالمية تتسم بالتعقيد، وعوامل كثيرة يمكن أن تؤثر على سعر الصرف وميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد سعر الصرف بشكل كبير على العوامل السياسية والاقتصادية والنقدية في الدولة المعنية.

إن فهم العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد تحدياً للمحللين الاقتصاديين وصناع القرار، حيث يمكن أن يؤثر التلاعب بسعر الصرف على استقرار الاقتصاد الوطني والعلاقات التجارية الدولية، لذا فإن دراسة هذه الإشكالية تكتسب أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد العالمي والمالية الدولية.

إشكالية الموضوع:

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال تساؤل رئيسي مفاده:
فيما تتمثل إشكالية العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990 _ 2020) م؟

- وللإجابة على جل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- _ ما ماهية كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات؟
 - _ كيف تؤثر التغيرات في سعر الصرف في ميزان المدفوعات؟
 - _ هل ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف؟

_ فرضيات الدراسة:

- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي من خلاله يتم تحويل عملة دولة ما إلى عملات دول أخرى، وميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يسجل ويقيد مختلف العمليات الدولية.
- توجد علاقة إيجابية بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث أن النظرية الاقتصادية تفترض أن سياسة تخفيض العملة، تعمل على تحسين وضعية الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات المحلية وكبح الواردات الأجنبية وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف في الجزائر.

_ أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته، من الدور الأساسي الذي يلعبه كلا المتغيرين في تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة، والاستقرار الاقتصادي وتفاذي الاضطرابات النقدية والاقتصادية، وفهم العلاقة بينهما يساعد في تطوير وتنفيذ سياسات نقدية ومالية فعالة، وكذلك يساعد في التنبؤات بالتغيرات الاقتصادية المحتملة من أجل مجابهة أي أزمات أو مفاجئات.

_ أهداف الدراسة: نسعى في هذه الدراسة الى

- فهم العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات;
- تحليل وفهم كيفية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات والعكس بالعكس، والتحديات التي تنشأ من هذه العلاقة المعقدة.

_ أسباب اختيار البحث:

- _ الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.
- _ الرغبة الشخصية في فهم أفضل للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

_ الدور المعقد والمتنوع الذي تلعبه أسعار الصرف في التأثير على مختلف المؤشرات الكلية.
_ الاهتمام المتزايد بسعر الصرف وميزان المدفوعات والاعتراف بهما كمؤشرات اقتصادية حيوية.

_ منهج الدراسة:

_ تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة لسعر الصرف وميزان المدفوعات وكذا المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي اعتماداً على برنامج EVIEWS 10 لمعالجة المعطيات التي تم الحصول عليها من البنك الدولي وتقارير البنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصائيات.

_ حدود الدراسة:

حدد الإطار المكاني لدراستنا بالجزائر، والإطار الزمني من خلال الفترة (1990-2020) م.

_ صعوبات البحث:

_ التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها.
_ صعوبة الحصول على التقارير والاحصائيات.

_ خطة البحث

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين، بداية بمقدمة عامة كإحاطة بالموضوع من كل جوانبه. فصل أول نظري: تطرقنا فيه إلى الجانب النظري لكلا المتغيرين، مبحث أول خصص لمفاهيم عامة حول سعر الصرف، وكذا أنظمة الصرف المختلفة، وأهم النظريات المفسرة، والمحددات والعوامل، ومبحث ثانٍ خصص لميزان المدفوعات، مفهومه، وأهميته، ومكوناته، والأرصدة الرئيسية له، ومعانيها الاقتصادية، والتوازنات والإختلالات التي تصيبه، وأشكال هذه الإختلالات، والأسباب المسببة لذلك، ومبحث أخير خصص للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع سابقاً.

فصل ثانٍ تطبيقي قياسي: خصصناه للدراسة التحليلية والقياسية، حيث تطرقنا فيه إلى تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990_2020) م، ومبحث للدراسة القياسية، باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR عن طريق برنامج EVIEWS 10 لإيجاد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

تمهيد

تعتبر عمليات صرف العملات ضرورية لتسهيل التجارة والتعاملات المالية بين الدول، وتتأثر قيمة العملة بعوامل عديدة مثل المعروض النقدي، الفوائد الرئيسية، المعاملات التجارية، وتدخّل السلطات المالية والنقدية.

قد يؤثر سعر الصرف على اقتصاد الدولة بطرق متعددة، على سبيل المثال عندما يكون سعر الصرف مرتفعاً، يصبح استيراد السلع والخدمات أرخص، ولكنه يجعل المنتجات المحلية أكثر تكلفة وأقل تنافسية في الأسواق الخارجية. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون سعر الصرف منخفضاً، يصبح التصدير مربحاً ويزيد الطلب على المنتجات المحلية.

بصفة عامة، يتم دراسة سعر الصرف وتحليله من قبل الاقتصاديين والمحليلين الماليين لفهم تأثيراته على الاقتصاد الوطني والعالمي. وتعتبر متغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات محورية في تحليل التطورات الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

من الصور المميزة للعلاقات التجارية الدولية هي تدخّل العملات الأجنبية، فلو تمعن المرء قليلاً ففي البلد الواحد سيجد هناك تباين في الانتاج حسب كل منطقة، وفي هذه الحالة وعندما يقوم المنتج ببيع ما لديه من السلع في منطقة غير منطقتة فإنه يحصل مقابل ما يبيعه على وحدات نقدية من العملة المحلية دون أن يثير ذلك أية مشكلة.

وعلى العكس من ذلك لو يحصل أن بيعت هذه المنتجات لدولة أخرى، فإن مستهلكي البلد الأجنبي سيدفعون مقابل ما يشترونه بعملتهم وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك طريقة لتحويل عملة بلد ما إلى عملة بلد آخر وسعر هذا التحويل يطلق عليه اسم سعر الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

1_ تعريف سعر الصرف: هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

- يعرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى، وبالتحديد فهو " قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية ". (احمد فتحي خليل الخضراوي و محمد أحمد السريتي، 2017، صفحة 302)

- يعرف على أنه عبارة عن العلاقة (المعدل) التي على أساسها تتبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة. (الطاهر لطرش، 2013، صفحة 216)

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

- يعرف على أنه سعر النقد المحلي بالنسبة للنقد الأجنبي، أو هو عدد الوحدات من النقد المحلي مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو هو عدد الوحدات من النقد الأجنبي مقابل وحدة واحدة من النقد المحلي. (الدكتور صالح عمر فلاح، 2007/2006)
- ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية، وعلى اعتبار أنه لا يمكن استخدام إلا عملة واحدة في المبادلات الدولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي بواسطتها تتم المبادلات وعلى هذا، فإن عملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات.
- وأيا كانت هذه المفاهيم المستخدمة في تحديد سعر الصرف، فإنها تشترك في توضيح الآتي.
(حيدر نعيمة الفريجي، 18_20 أبريل 2005، صفحة 8)
- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- إن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى، من ناحية آليات وميكانيزمات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

2_ صيغ سعر الصرف

نلاحظ أن التعريف السابق لسعر الصرف لا يمثل حقيقة ما يجري في الواقع العملي حيث لا يمكن ان تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة بل يتأثر بالكثير من المعطيات الاقتصادية الأخرى وبناء على هذا فان سعر الصرف يأخذ عدة صيغ:

2_1 سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل هذه العملات مع بعضها حسب أسعارها ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف، وذلك في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن نقول أن سعرا لصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة، وينقسم إلى قسمين سعر صرف رسمي يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي يخص الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة لنفس البلد. (الموسوي ضياء مجيد، 2016، صفحة 13)

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

2_2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة

لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. (عبدالمجيد قدي، 2003، صفحة 104)

أي أنه ذلك المؤشر المرجح الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الإسمي، وتباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية ويمكن قياسه كما يلي:

$$En = Er \times P^* / P$$

حيث أن :

Er : سعر الصرف الحقيقي

En : سعر الصرف الإسمي

P : سعر السلعة بالعملة المحلية

P* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

2_3 سعر الصرف الفعلي:

ويعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية. (حميدات محمود، 1996، صفحة 76)

2_4 سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الراجح أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر له دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح وذلك لإزالة تغيرات الأسعار النسبية. (قابل محمد صفوت، 2010، صفحة 283_284)

أو هو مؤشر مركبي بحيث يمكن حسابه بدمج مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي ومؤشرين للأسعار يخص الأول مؤشر الأسعار المحلي للدولة المعنية، والثاني يخص بقية العالم وفي هذا الإطار يوجد بعض الاختلاف بين الدول في اختيار المؤشر المعبر عن مستوى الأسعار فيها لقياس حركة الأسعار النسبية، حيث هناك من يستعمل التكاليف الوحودية للبلد العاملة، وهناك من يستعمل مؤشر الأسعار لتجارة الجملة ولكن جرت العادة عند كثير من الدول إلى استعمال مؤشر الأسعار عند الاستهلاك نظرا لتوافر المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر. (الطاهر لطرش، 2013، صفحة 239)

2_5 سعر الصرف التوازني:

وهو سعر الصرف الذي يكون وفق التوازن الاقتصادي الكلي أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي أنه سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية متوازنة فالصدمات الإسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ولهذا فإن من الضروري الاستعانة بالمستوى التوازني لسعر الصرف. (نجم رفاه و ابراهيم سعيد، 2014، صفحة 229)

وقد تم استعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني أبسطها وأكثرها شعبية مبني على مفهوم تعادل القوة الشرائية حيث تقول هذه النظرية أن سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي أي القدرة الشرائية النسبية للعملات الوطنية.

3_ وظائف سعر الصرف: لسعر الصرف وظائف عديدة نوجزها في الآتي

3_1 وظيفة قياسية:

يشكل سعر الصرف قاعدة مهمة لقياس الفاعلية المباشرة للتجارة الخارجية، أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة فهو الذي يحدد الأسعار العالمية " باعتبارها التجسيد للقيمة الدولية للبضائع " أي تعبيرها النقدي بالعملات الوطنية.

حيث يعتمد المنتجون المحللون عليه لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية بسلعة معينة إلى أسعار السوق العالمية، وبالتالي فهو يمثل حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية. (عرفات تقي الحسيني، 2002، صفحة 149)

3_2 وظيفة تطويرية:

من خلال هذه الوظيفة يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار إذ تتلخص هذه الوظيفة في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيعها ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد وسعرها أقل من الأسعار المحلية.

حيث يتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف، هذا من جهة ومن جهة أخرى من الممكن اتباع سياسة معينة بسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين استيراد سلع معينة وبالعكس عن طريق سياسة سعر الصرف وهكذا تظهر أهمية هذه الوظيفة في الاقتصاد ككل. (محمد العربي ساكر، 2006، صفحة 98)

3_3 وظيفة توزيعية:

اعتاديا يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد سواء محليا أو دوليا، فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري، وبالتالي سعر الصرف يعمل على دعم هذه الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين. ويمكن أن تظهر هذه الوظيفة التي يمارسها سعر الصرف في حالة تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، وبالتالي تؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة الرصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى وتحسب هذه الآلية للسعر الصرف في حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.

4_ طرق تحديد سعر الصرف: يمكن أن نميز بين ثلاث حالات لتحديد سعر الصرف

4_1 الارتباط المباشر بعملة التدخل: في هذه الحالة يتم تحديد سعر صرف العملات عن طريق ارتباطها المباشر بعملة التدخل، بحيث أن سعر هذه العملات يظل ثابتا عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة. (حميدات محمود، 1996)

4_2 التعويم الحر دون أي ارتباط:

وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة وفق قانون العرض والطلب للعملات في سوق الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة ومستوى أسعار الفائدة وسعر الخصم..... الخ، ويتغير هذا السعر يوميا حسب تقلبات العرض والطلب وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحد من المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق. (حميدات محمود، 1996، صفحة 110)

4_3 الارتباط بسلة من العملات:

وهنا إما أن تربط الدولة عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة من العملات يصدرها صندوق النقد الدولي، ولكل منها وزن معين مع الإشارة إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار (الدول)، أو أن تقوم هذه الدول بربط عملتها بسلة من العملات تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا تكون الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

المطلب الثاني: محددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

1_1 محددات سعر الصرف:

يتأثر تحديد سعر الصرف بمجموعة واسعة من العوامل والتي تجعل حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من مشاكل في توفير النقد الأجنبي فإذا استثنينا الأحداث السياسية والعسكرية والأحداث المتصلة بغضب الطبيعة يمكن أن نلخص المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في العرض والطلب على الصرف في الفترة طويلة الأجل إلى ما يلي (محمد كمال الحمزاوي، 2004، صفحة 40)

1_1_1 تغير معدلات التضخم:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها ريكاردو (1823-1972) م ثم طورها السويدي غوستان كاسل، وقد ركزوا على مبدأ بسيط، مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين، وبالرغم من أن هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يعاب عليه ما يلي:

- ترتكز نظرية تعادل القدرة الشرائية على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.
- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج وسعر الصرف المسجل في المدى القصير، وهذا ما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى كمعدلات الفائدة والأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير. (نور الهدى عدة واضح، 2011/2016، صفحة 32)

2_1 معدلات الفائدة:

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية، فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل، بمعنى إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العملتين،

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفاهيم الخصم والتأجيل وعلاوة التعجيل، واعتبار أن سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت أنه بالرغم من أن هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا أن نسبة الصحة في التنبؤ بأسعار الصرف لا تتعدى 55%.

1_3 ميزان المدفوعات: يساهم سعر الصرف أيضا في إعادة توازن ميزان المدفوعات حيث يؤدي تغيير سعر الصرف الى إحداث تعديلات في الأسعار التي تؤدي إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم يعود التوازن لهذا الميزان.

ونقصد بالتغيير في سعر الصرف تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية الذي ينتج عنه انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية، وبالتالي زيادة صادرات السلع المحلية أي تشجيع الصادرات ومنه القضاء على العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات. (ماهية منصور، 2015/2014، صفحة 16)

1_4 التدخلات الحكومية:

وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت، حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب، ويتدخل هنا البنك المركزي للعملة لتعديل سعر الصرف عندما لا يكون ملائما للسياسة المالية والاقتصادية ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق خفض أو الرفع في سعر العملة هذه العملية تسمح للدولة التحكم في كميته النقود. (عبد الرزاق الدكتور بن الزاوي، 2016، صفحة 23)

2_ العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

إن ارتفاع أو انخفاض سعر عملة في السوق تحكمه عدة أسباب وعوامل، ترتبط أحيانا بمؤشرات العرض والطلب في السوق، وعلاقتها الوثيقة بتوازنهما ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر فيه (ارتفاع-انخفاض) إلى مجموعتين، عوامل فنية وعوامل أساسية، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عوامل تؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية، وأخرى على سياسات اقتصادية تؤثر على سعر الصرف

2_1 العوامل الفنية: هناك عوامل فنية متعددة ومختلفة تؤثر على سعر العملة في السوق ويمكن أن نلخصها

فيما يلي

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

2_1_1 ظروف السوق:

إن الإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية ومختلف المعلومات التي تتوفر لدى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية تؤثر على أسعار العملات، وذلك لأن تجاوب السوق يختلف حسب المعلومات المتوافرة، فإذا كانت سيئة كان تأثيره سريع والعكس صحيح أي إذا كانت المعلومات جيدة يكون التأثير بطيء. كما أن المتعاملين في السوق تتباين تجاوبهم مع نفس المعلومة وذلك لاختلاف خبراتهم وآرائهم وسرعة ردود أفعالهم. (مطر، نوري، و المومني، 2008، صفحة 48)

2_1_2 مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:

كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة ما يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الارتفاع حتى ولو تعادل العرض مع الطلب ويعتمد ذلك على أسلوب التفاوض مع الجهة العارضة للأسعار. (مطر، نوري، و المومني، 2008، صفحة 48)

2_1_3 الاضطرابات والحروب:

تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات لاسيما قطاع التجارة الخارجية، فمن من منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار. (عوض، 1975، صفحة 222)

2_1_4 التغييرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن التغييرات في الأسواق المالية، وكذا الأسواق الأخرى تؤثر على أسعار العملات، وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فمثلا عند ارتفاع أسعار الأسهم أو ارتفاع مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى مزيد من الطلب على عملات ذلك البلد الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار هذه العملات، والعكس يحدث عند الانخفاض إذ ستكون النتيجة هي بيع تلك الأدوات وبالتالي زيادة عرض العملات وبالتالي انخفاض أسعارها. (العصار رشاد و الشريف عليان، 2000، صفحة 46)

2_2 العوامل الأساسية:

هناك عوامل أساسية كثيرة تؤثر على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب على العملات الأجنبية ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

2_2_1 تغير الصادرات والواردات (الميزان التجاري):

يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات، فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فذلك يعني أن الطلب على عملتها سيزيد من قبل دول أخرى، وحتى يتحصل المستورد على العملة الوطنية سيحتم عليه بيع مقابلها عملة أجنبية وبالتالي سيزيد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع سعرها. (ابراهيم العامري، 2001، صفحة 96)

2_2_2 النفقات السياحية:

إن ما ينفقه السياح الأجانب يكون عادة بالعملة المحلية للبلد الذي يزورونه، وبالتالي يحتم عليهم بيع العملة الأجنبية، وهذا ما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعرها، وفي نفس الوقت سيؤدي هذا إلى زيادة عرض العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض سعرها. (العصار رشاد و الشريف عليان، 2000، صفحة 49)

2_2_3 المضاربة:

يلجأ الكثير من المتدخلين في الأسواق المالية والنقدية إلى المضاربة بالعملات الأجنبية، خاصة العملات التي لديهم توقعات بشأن قيمتها في المستقبل، فالعملة التي يتوقعون ارتفاع سعرها لسبب أو لآخر يرتفع طلبهم عليها، ومن ثم ارتفاع سعرها على المدى القصير حيث يلجؤون بعد ذلك إلى بيعها والحصول على فرق السعر.

2_2_4 حركه رؤوس الاموال:

الدول التي تستقطب رؤوس الأموال تكون عملتها مرتفعة، مقارنة بما إذا كانت مصدرا لخروج رؤوس الأموال منها، حيث يؤثر ذلك سلبا على عملتها الوطنية. (العصار رشاد و الشريف عليان، 2000، صفحة 50)

المطلب الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة له

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره، بدأت من قاعدة الذهب وانتهت إلى النظام العائم، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات. إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساساً بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها الدول في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

1_ الأنظمة الرئيسية لسعر الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه «مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف». (لحو موسى بخاري، 2010، صفحة 134)

1_1 نظام الصرف الثابت:

يرتكز هذا النظام على تدخل السلطة النقدية للدولة في تحديد سعر الصرف، وتتبع عدة طرق لكي تحافظ على توازنه، منها مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، وذلك عن طريق تحديد العلاقة بين العملات المتداولة إدارياً وبطريقة نظرية وبتوافق بين كل السلطات النقدية المعنية، مهمة بذلك قوى العرض والطلب. (نعيم الفريجي حيدر، صفحة 11)

وتاريخياً يمكن تقسيم هذا النظام إلى نوعين من الأنظمة الفرعية:

1_1_1 نظام قاعدة الذهب:

شاع هذا النظام منذ سنة 1870م إلى غاية الحرب العالمية الأولى 1914م، ويعتمد هذا النظام على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي تملكها السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي لديها، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب، وكل دولة تربط عملتها بوزن معين من الذهب، مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالعملة المحلية، غير أن هذا الثبات في السعر لا يتحقق إلا إذا كان سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل الدول، وكذلك يجب أن تكون هناك حرية تامة لانتقال الذهب من دولة لأخرى بدون أي قيد، ولصعوبة أو لاستحالة تحقيق هذه الشروط كانت هناك صعوبات في المحافظة على ثبات سعر الصرف، وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما نظام المسكوكات الذهبية ونظام السبائك الذهبية. (عمار جعفري، 2012-2013، صفحة 41)

1_1_2 نظام الصرف القابل للتعديل (نظام التثبيت المدار):

لقد دخل العالم مرحلة فراغ منذ توقيف العمل بنظام الذهب، وبعد أزمة الكساد العظيم (1929-1933) م دخلت الدول الغربية في مرحلة من الفوضى، ولهذا الغرض وقع ممثلو 44 دولة في مدينة بريتون سنة 1944م على الاتفاقية التي أصبحت تحمل اسم المدينة نفسها، وقد شارك في إعداد هذه الاتفاقية عدد من مشاهير الفكر الاقتصادي منهم جون كينز وفرانك نايت، ومن بين ما تمخضت عنه اتفاقية بريتون وودز هو ظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتبنت فكرة سعر الصرف القابل للتعديل حيث أصبحت العملات تتحرك ضمن حدود تتراوح بين زائد وناقص قيمة تعادلية لكل عملة وتم إعطاء قيم ثابتة للعملات المسيطرة مثل الدولار الذي يساوي 1/35 أوقية من الذهب في حين كانت القيم الإسمية للعملات الوطنية الأخرى معرفة بالدولار، وقد تعاهدت الولايات المتحدة الأمريكية باستقرار هذا السعر. (الدكتور صالح عمر فلاح، 2007/2006، صفحة 94)

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971م إنقاذ نظام بروتون وودز فعقدت اتفاقية سميثوفيان وذلك لإضفاء قدر من المرونة على أسعار الصرف ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973م عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملتها. (الدكتور صالح عمر فلاح، 2007/2006، صفحة 98)

ولقد أخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع (الدولرة _ مجلس العملة (صندوق الاصدار) _ اتحادات العملة (الاتحاد النقدي) _ الربط بعملة أخرى _ الربط بسلة من العملات). (بربور مشهور هزلول، 2008، صفحة 37)

_ تقييم نظام الصرف الثابت:

لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقص والعيوب، إلى جانب مزاياه التي حققها، ويمكن حصرها

في الجدول الموالي:

جدول 1 يمثل مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت

المزايا	العيوب
<p>_ يوفر النظام إمكانية التحكم في كمية النقود لأن الإصدار النقدي محدود باحتياطات نقدية وهذا يمنع التضخم.</p> <p>_ يعطي نوع من الثقة للعملة الوطنية، وقدر من الاستقرار الذي يعمل على تشجيع التجارة الدولية.</p> <p>_ يساهم في التقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف.</p> <p>_ الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.</p>	<p>_ يتطلب نظام الصرف الثابت احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي لشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها</p> <p>_ يحرم الدولة من اتباع سياسة نقدية مستقلة مناسبة لأوضاعها الداخلية باعتباره يعطي الأولوية للتوازن الخارجي.</p> <p>_ في حالة حدوث تضخم في بلد الربط يؤدي نقل التضخم والصدمات الخارجية للاقتصاد الوطني.</p>

المصدر: محمد راتول: تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004 ص04 ص05

1_2 نظام الصرف المرن:

إن الفشل الذي أصاب الدول الغربية من جراء انهيار اتفاقيتي بريتون وودز وسميثسونيا، أدى إلى التخلي عن كل من استقرارية سعر الصرف، وتحديد القيم الرسمية لأسعار صرف العملات، وبدلاً من ذلك تبنت هذه الدول ما يعرف بنظام التعويم ولكن بتطبيقات متباينة ابتداء من فبراير 1973م.

وبإيجاز يقصد بالتعويم ترك العملة تتحدد قيمتها بناء على قانون العرض والطلب، مثل ما يتحدد سعر أي سلعة في السوق الحرة، ومن هذا التاريخ تخلصت عملات الدول الغربية من القيود التي كانت تكبلها خلال الفترة السابقة، وانقطعت صلتها وارتباطها بالذهب، ولنظام التعويم جانبان التعويم الحر (النظيف) والتعويم المدار (المسير).

1_2_1 التعويم الحر (النظيف):

يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف، حيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر الصرف، حيث يتحقق التوازن في ظل الصرف المرن بتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد. (عمار جعفري، 2012-2013، صفحة 42)

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

وثمة ميزتين أساسيتين للتعويم النظيف أولهما أنها تلغي الحاجة إلى الاحتياطات النقدية الدولية والرقابة على الصرف، وثانيهما أن لهذا النظام إمكانية حل التضارب بين الاستقرار المحلي والتوازن الدولي. (الدكتور صالح عمر فلاح، 2006/2007، صفحة 116)

1_2_2 التعويم المدار:

ويطلق عليه في بعض الأحيان التعويم القدر، ويعرف على أنه ذلك النظام الذي يسمح فيه لأسعار صرف العملات بالتحرك والبحث عن سعر التوازن، ولكن بتدخل البنك المركزي لمنع السلوكيات الفوضوية التي تحدث في الأسواق، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. (شكري كنج ماهر و مروان عوض، 2004، صفحة 215)

ولقد وضع صندوق النقد الدولي سنة 1978م بعض الشروط التي يجب مراعاتها عند تدخل البنك المركزي من أهمها. (عبد الرزاق بن الزاوي، 2010/2011، صفحة 13)

- يجب ألا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى زيادة حدة التقلبات.
- ألا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى بينما يمكنه التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا حركة رؤوس الأموال.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

_ تقييم نظام الصرف المرن:

لنظام الصرف المرن بعض العيوب والنقائص أيضا إلى جانب عدد من المزايا التي يتمتع بها ونوضح

ذلك في الجدول التالي

جدول 2 يمثل مزايا وعيوب نظام الصرف المرن

المزايا	العيوب
<p>_ يسهل تطبيق نظام الصرف المرن لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف فهو يتحدد بظروف اقتصادية محرّكة للسوق؛ _ هذا النظام له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية _ يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ويعطي الحرية المطلقة والاستقلالية في إتباع أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون قيد خارجي؛</p>	<p>_ التقلبات في قيمة العملة المحلية تفقد الأعوان الاقتصاديين تقتهم في العملة الوطنية _ يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار عملات الدول؛ _ إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلاً بالرغم أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة والاستثمار الدوليين.</p>

المصدر: بربري محمد أمين الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة ال جزائر3، 2010/2011ص51

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

- ونقدم هذا الجدول الذي يمثل مقارنه بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن

جدول 3 مقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن.
قابلية التحويل خارجية.	قابلية التحويل شاملة.
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية.	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في سوق الصرف.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من طرف السلطة النقدية التي تستهدف ضمان التوازن في ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائياً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة.	حرية الدفع عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال.
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ سنة 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار الى غاية 1971	طريق تلقائية للدفع بالدولار، الفرنك، المارك....
القيود الخارجية موجودة، التعديل يكون من قبل السلطات	القيود الخارجية غير موجودة التعديل يكون تلقائياً

النقدية.	
الآثار التضخمية محدودة إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية.	الآثار التضخمية مهمة جداً وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرونة.

المصدر: بربري محمد أمين الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة ال جزائر3، 2010/2011 ص91

1_3 أنظمة الصرف الوسيطة (نظام الرقابة على الصرف)

وهي عبارة عن أنظمة تقع بين أنظمه الصرف الثابتة والأنظمة المرنة لهذا سميت بالوسيطية، وهي تأخذ الاستقرار من أنظمة الصرف الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من أنظمة الصرف المرنة، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة المباشر لتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال. (مصطفى أحمد فريد، 2009) ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية (الأنظمة التعاونية _ سعر صرف الزاحف _ والمناطق المستهدفة). ويسعى نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل أهمها فيما يأتي. (احمد فريد و عفر، 1999، صفحة 95)

- الحفاظ على استقرار سعر التبادل للعملة، وحمايتها من أي ضغوط قد تتعرض لها من عوامل ومصادر خارجية.
- الحد من الواردات غير الضرورية، وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.
- الحد من خروج رؤوس الأموال الأجنبية خارج السوق الوطنية.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

جدول 4 سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف من فترة (1880 _ 2000م)

1917 _ 1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس التعويم
1945 _ 1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض.
1971 _ 1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم، أسعار صرف ثنائية متعددة.
2000 _ 1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر: علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، " نظام وسياسات سعر الصرف " صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ديسمبر 2002، ص41.

2_ النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقاتها ونتائج خاصة بها، وفيما يلي سوف نتطرق لأهم هذه النظريات

2_1 نظرية تعادل القوة الشرائية:

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل 1914م، ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، مما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف. (مدحت صادق، 1997، صفحة 120)

مضمون هذه النظرية أن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلي مع قوتها الشرائية في السوق الأخرى، أي نستطيع شراء نفس السلع والخدمات في كل دولة بنفس المقدار من العملة المحلية لكل دولة.

وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يتحدد عندما يتعادل مستوى السعر لمجموع السلع والخدمات في كلا الدولتين مثلاً عند ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة A (حاله التضخم) يجب عليها تخفيض سعر الصرف وذلك للحفاظ على تعادل القوى الشرائية وهذا على أساس قانون السعر الواحد. (عثمان أبو حرب، 2008، صفحة 53)

ولهذه النظرية صورتان:

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

1_1_2 الصورة المطلقة: تشير هذه النظرية في صورتها المطلقة على أن سعر الصرف التوازني يتحدد

وفقا للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كما يلي

$$S(0)=Pn/Pe$$

S(0) : سعر الصرف التوازني

Pn : المستوى العام للأسعار في البلد المعني(المحلي)

Pe : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي

2_1_2 الصورة النسبية: تشير هذه النظرية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف

التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع

معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف

يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. (مدحت صادق، 1997، صفحة 131)

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا، سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وهذا

ما يؤدي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها، فانخفاض القدرة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات

وتشجيع الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية والتي

نقص الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية

التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون

رخيصة، وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع

الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا، وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والذي ينتج عنه رفع

سعر العملة. (احمد عبد الرحمن احمد، 2001، صفحة 116) بدون ان ننسى كتابه المعادلات

2_2 نظرية تعادل اسعار الفائدة (سعر الخصم) (عبد العزيز برنه، الصفحات 21-22)

حسب هذه النظرية فإن المستثمرين يواجهون خطر تغير سعر الصرف عندما يوظفون أموالهم في دول

معدل الفائدة فيها أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لذا لن يحصلوا على مردودية مرتفعة في الخارج

عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف الأموال بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية لأن الفارق بين معدلات

الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، في نفس الوقت القاعدة تقول «

تتخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد

الأول والعكس صحيح». (جمال الدين لعويسات، 2000، صفحة 52)

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

وما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير، وإنما أثرها يكون على المدى الطويل فقط، إذا نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

2_3 نظرية الأرصدة: (نظريه ميزان المدفوعات)

ترتكز هذه النظرية على التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات فإذا حقق هذا الأخير فائضاً، فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، ويحدث العكس عند حدوث العجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة. (علي عباس، 2013، صفحة 116)

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، وليكون التحديد سليم وجب المرور على 3 خطوات هي:

- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات الجارية في أقرب فترة ممكنة وآثار التغيرات الدولية في النتائج والتوظيف في الأجل القصير.
- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.
- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

2_4 نظرية كفاءة السوق: (لخو موسى بخاري، 2010، صفحة 105)

حسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول الى كل المعلومات الحالية كانت أو الماضية، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف ومن خصائص السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

وتدخل الدولة حسب هذه النظرية يكون باستعمال مجموعة من الوسائل والأدوات، تدخل ضمن سياسات

سعر الصرف. (عوض الله زينب حسين، 1999، صفحة 80)

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لموقع اقتصاد دولة ما خارجيا، وبالتالي فهو يعتبر من المعايير الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاديون في الحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد، ومعرفة اتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة.

1_ مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما أنه «سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة». (احمد فتحي خليل الخضراوي و محمد أحمد السريتي، 2017، صفحة 249)

يعرف أيضا بأنه «السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما، مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة» (الدكتور خالد جميل محمد، 2014، صفحة 159)

توجد تعريف عديدة لميزان المدفوعات، لكنها تتفق على معنى واحد، وكلها تركز على نفس العناصر الأساسية التي بموجبها يتم فهم ميزان المدفوعات على نطاق أوسع، ونلخصها فيما يلي:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الخارجية أما الداخلية فلا شأن له بها.
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، الشركات، مؤسسات.....الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة، بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوي والبحري.
- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية أو مدتها، فكل دولة حرة في قراراتها.
- يتم إعداده وفقا لمبدأ القيد المزدوج، حيث يركز على تسجيل القيود المدينة والقيود الدائنة، مما يجعله بالضرورة دائما متوازنا من الناحية المحاسبية.

2_ أهمية ميزان المدفوعات: (احمد فتحي خليل الخضراوي و محمد أحمد السريتي، 2017، صفحة 252)

إن بيانات ميزان مدفوعات تعكس دلالات اقتصادية خاصة للبلد، وهذا بغض النظر عن الفترة الزمنية

وبالتالي تكمن أهميته فيما يلي:

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته، ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: ويعكس أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.
 - يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة مساعدة للسلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.
 - يعتبر من أهم المؤشرات لقياس كفاءة الجهاز الإنتاجي داخل الدولة ومدى فعاليته.
- ومع ذلك هناك بعض العناصر نحسبها نقائص في هذا الميزان نذكر منها أن هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض مكوناته، كما أنه يخفي بيانات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن هذه المبادلات لا تظهر في بنود ميزان المدفوعات كمقبوضات أو مدفوعات نقدية بالإضافة إلى ذلك فإنه يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والواردات، كما أنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الإفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني، كما أنه لا يعطي الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل يحدد هذا المركز في نهاية فتره معينه (واحد سنة).

3_ مكونات ميزان المدفوعات

إن عناصر ميزان المدفوعات من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة، ولذلك يمكن إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، وعليه نستطيع أن نقسم ميزان المدفوعات إلى الأقسام التالية:

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

جدول 5 عناصر ميزان المدفوعات

العناصر	المقبوضات	المدفوعات
أولاً-الحساب الجاري: 1-التجارة السلعية: أ-الاستيرادات السلعية..... ب-الصادرات السلعية..... 2-مبادلات الخدمات: أ-النقل:	X	X
(1) النقل بواسطة السفن والطائرات والسياراتالأجنبية (2) النقل بواسطة السفن والطائرات والسياراتالمحلية ب- السياحة:	X	X
(1) في البلاد الأجنبية من قبل المقيمين..... (2) في القطر من قبل الأجانب..... ج-الفوائد والأرباح:	X	X
(1) المدفوعات إلى الأجانب..... (2) المستلمة من الأجانب..... د-خدمات الصيرفة والتأمين:	X	X
(1) من قبل المؤسسات الأجنبية إلى المقيمين..... (2) من قبل المؤسسات المحلية إلى الأجانب..... ه-نفقات الحكومة:	X	X
(1) من قبل الحكومة الوطنية إلى الخارج..... (2) من قبل الحكومات الأجنبية إلى القطر.....	X	X
ثانياً: حساب رأس المال طويل الأجل: 1-شراء سندات من الأجانب والتزامات مالية طويلة الأجل تجاه الخارج..... 2-بيع سندات إلى الأجانب والتزامات مالية أجنبية طويلة الأجل.....	X	X
ثالثاً-حساب رأس المال قصير الأجل: 1-الرأسمال الوطني القصير الأجل في الخارج..... 2-الرأسمال الأجنبي القصير الأجل في القطر.....	X	X

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

X	X	رابعاً: تحويلات ذات طرف واحد: 1- هبات وتعويضات إلى الأقطار الأخرى..... 2- هبات وتعويضات من الأقطار الأخرى.....
X	X	خامساً: حساب الذهب والائتمان قصير الأجل: 1- حساب الذهب: أ- استيراد الذهب وزيادة الذهب المحفوظ في الخارج لحساب القطر..... ب- صادرات الذهب وزيادة الذهب المحفوظ في الداخل لحساب الأجانب... 2- حساب الائتمان قصير الأجل: أ- الائتمان قصير الأجل الوطني في الخارج..... ب- الائتمان قصير الأجل الأجنبي في القطر.....
	X	سادساً: تخصيصات حقوق السحب الخاصة SDR

المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص242

3_1 الحساب الجاري:

يتكون الحساب الجاري من كل المبادلات الدولية من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد، أما التجارة فتشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين. (احمد السيد محمد السريتي، 2009، الصفحات 230-231)

3_1_1 الميزان التجاري:

ويتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة (صادرات وواردات السلع)، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي، ويكون الميزان التجاري في حالة فائض إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، ويكون في حاله عجز إذا كانت الصادرات أقل من الواردات أما إذا تساوى الطرفان يكون الميزان في حاله توازن.

3_1_2 ميزان الخدمات:

أما حساب الخدمات فإنه يتضمن فوائد أرباح الإنفاق على السفر والمصاريف المالية على الشحن والتأمين والمتحصلات من الإتاوات على الابتكارات التكنولوجية، كما أن الفوائد والأرباح التي يتم استلامها تقيس الخدمات التي يعطيها رأس مال البلد المستثمر في الخارج، أما الاستلامات من السياح فتقيس الخدمات التي يتم تقديمها من خلال استعمال الأجانب للفنادق والمحلات، وفي مثل هذه الحالات تمثل الصفقات السالف ذكرها مصدر القوة الشرائية الخارجية، وعلى العكس من ذلك إذا استلم مقيمو بلد معين الخدمات من الأصول المملوكة للأجانب فإنه سيفقد جزءاً من قوته الشرائية للدول الأجنبية.

3_2 التحويلات الجارية من جانب واحد:

وهي مجمل التحويلات التي تعتبر دون مقابل، سواء كانت رسمية أو خاصة وتتضمن الهدايا والحوالات والتحويلات غير المتبادلة كما هو الحال عند إرسال المغتربين مبالغ مالية إلى ذويهم في بلدهم وقد يتضمن أيضاً كل أنواع الإعانات التي تستلمها بعض الدول لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات والحوادث الطارئة الأخرى كالحروب والجفاف وقد تتجسد هذه التحويلات إما في شكل مساعدات طبية أو أغطية أو أدوية أو خيام أو مواد غذائية وغير ذلك.

وهكذا يمكن القول أن التحويلات تتكون من الاستلامات والمدفوعات التي لا تتطلب المقابل المادي أو العيني من طرف الدولة التي تستلم السلع أو الخدمات أو النقود.

كما يجب ألا ننظر إلى رصيد الميزان التجاري فقط، وإنما يجب الأخذ بالإعتبار رصيد الحساب الجاري ككل، فمثلاً قد يحقق الميزان التجاري عجزاً، وتتلشى أهميته إذا أمكن تكوين فائض أكبر منه في ميزان التجارة غير المنظورة، كأن يعتمد البلد على النشاط السياحي أو أداء بعض الخدمات أو ما تدره له استثماراته في الخارج.

وكذلك إذا حقق الميزان التجاري فائض أو عجز، فيجب أن ننظر للظروف الاقتصادية التي تحقق فيها فإذا تحقق الفائض في ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظيف الكامل وتحقيق النمو المستهدف واتباع السياسة الصحيحة لتنمية الصادرات، فإن هذا يدل على متانة هذا الاقتصاد أما إذا تحقق في ظروف اقتصادية غير ملائمة أو باتباع سياسة تقييد الواردات مثلاً فإنه لا يدل على قوة الاقتصاد، وإنما يدل على نجاح البلد في تنفيذ سياسة معينة غالباً ما تؤدي إلى مزيداً من الاختلال.

3_3 حساب رأس المال:

يندرج ضمن هذا الحساب التغيرات في الأصول والالتزامات المالية الدولية لبلد معين خلال فترة ميزان المدفوعات، فالصفقات المنضوية تحت هذا الحساب سواء أكانت طويلة أم قصيرة المدى يطلق عليها التدفقات الرأسمالية إلى البلد أو التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وهذا حسب ارتفاع أو انخفاض الأصول المالية الدولية للمقيمين.

1_3_3 التدفقات الرأسمالية طويلة الاجل:

ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل والأوراق المالية (أسهم وسندات)

2_3_3 التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل:

ويسجل في هذا الحساب صافي التغير في الأصول والالتزامات الدولية، ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تقل عن سنة، مثل الودائع المصرفية، والعملات الأجنبية، والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل... الخ.

4_3 حساب الاحتياطي الرسمي:

إن هذا الحساب يسجل صافي المستسلمات والمدفوعات من الذهب والعملية الأجنبية التي تنتج من صفقات الحساب الجاري وصفقات حساب رأس المال. (القرشي محمد صالح، 2007، صفحة 63)

والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، حصة البلد في المؤسسات الدولية)، ويتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، والعكس صحيح، وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية في حالة العجز إما بتسديد قيمة العجز ذهباً أو عملات قابلة للتحويل، وبالتالي تخفيض مستوى احتياطياتها من الصرف أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز أو بتخفيف دائني البلد تجاه العالم الخارجي أو بالاقتراض إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية، أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي، أما في حالة الفائض فتقوم إما بزيادة احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة، أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة وبالتالي زيادة دائنيها تجاه العالم الخارجي، أو بتسديد ديونها السابقة.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

ونظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي يتم إدراج حساب السهو والخطأ ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة

3_5 حساب السهو والخطأ:

يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن) حيث يلجأ إلى هذا الحساب في حالة الأخطاء في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل ونتيجة اختلاف أسعار صرف العملة، وكذلك قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية من أسلحة أو عتاد، لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو والخطأ. (الدكتور خالد جميل محمد، 2014، صفحة 162)

4_ الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات ومعانيها الاقتصادية

إن تحليل المدفوعات لا يعتمد على الرصيد الإجمالي فقط، بل يتعدى إلى التركيز على كل جوانبه، وذلك لمعرفة حساب كل الأرصدة الموجودة في هذا الميزان، وذلك لكي يتم إدراك كل الفوائد الاقتصادية المرجوة منه، ونلخص ذلك في هذه الأرصدة الرئيسية ومعانيها الاقتصادية فيما يلي:

4_1 الرصيد التجاري:

هو أكثر الأرصدة دلالة في مجال المدفوعات وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، وهو عبارة عن الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين كذلك درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذلك درجة تنافسية صادراتها، ويعبر أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان، ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

4_2 رصيد ميزان العمليات الجارية:

هو يمثل الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات، أي يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال والاستثمارات الأخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة، ويقاس هذا الرصيد التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، ففي حالة تحقيق رصيد موجب هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل.

3_4 الرصيد الاجمالي:

هو عبارة عن مجموع الأرصدة السابقة ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية، وهو يوضح الوضعية الحقيقية لمدفوعات البلد وحالة التوازن فيه نادرة الحدوث. (الدكتور العربي سوارك، صفحة 17)

ويعبر أيضا عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طالبا على العملة المحلية، وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طالبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهورا في قيمتها بالإضافة إلى ذلك هناك عدة تحليلات اقتصادية أخرى ومؤشرات يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات. (عبدالمجيد قدي، 2003، الصفحات 43-44)

5_ التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات حسابيا متوازنا دائما، وذلك لأنه يعمل بفكرة القيد المزدوج، ومنه فإن التوازن الحسابي ليس له أي دلالة اقتصادية، ولا يخبرنا عن حالة المركز الاقتصادي الخارجي للبلد، هذا ما يحتم علينا أن ننظر إلى الحسابات الفرعية داخل الميزان، التي يمكنها أن تفسر لنا الوضعية التوازنية لهذا الميزان من الناحية الاقتصادية دون الاهتمام بشكل كبير بالتوازن المحاسبي.

1_5 توازن ميزان مدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن، أي يتساوى الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال، والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقيق التوازن المحاسبي.

1_1_5 التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وكما سبق الذكر فهو حسابيا دائما متوازن لأنه يعتمد على نظام القيد المزدوج. (علي حافظ منصور، 1990، صفحة 100)

2_1_5 التوازن الاقتصادي:

إن التوازن الاقتصادي يعتمد على مجموعة محددة من البنود ولكن للتعرف عليها لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات وذلك بحسب الهدف من إجراءها.

أ- العمليات المستقلة (العمليات من فوق الخط):

وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات. (عزي خليفة، 2011-

2012، صفحة 12)

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط. (عوض الله زينب حسين، 1999، صفحة 126)

ب- عملية تحت الخط:

وهي عبارة عن عملية الموازنة أو العمليات التعويضية وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة حساب الذهب لأغراض نقدية. (يوسف عبد الباقي، جوان 2001، صفحة 34)

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في مجال المدفوعات سواء كانت في صورة عجز أو فائض أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.

5_2 اختلال الميزان المدفوعات

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات قلما يحدث، وهو إحدى الحالات الثلاث لميزان مدفوعات (الفائض، العجز، التوازن)، ويعتبر كل من الفائض والعجز اختلالاً لميزان المدفوعات، وهو عبارة عن عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية. (محمد العربي ساكر، 2006، صفحة 95)

5_2_1 حالة العجز:

إذا كان الجانب المدين يفوق الجانب الدائن فإن الميزان يكون في هذه الحالة في حال عجز (حالة سلبية)، أي في غير صالح الدولة، حيث أن حالة العجز هذه تدل على أن الدولة غير قادرة على تسديد قيمة صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه العالم الخارجي، وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر. (الحميد، 2003، الصفحات 401-403). والعجز في ميزان المدفوعات يؤثر أيضاً على عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وهنا تتدخل السلطات العامة لتصحيح هذا الخلل وهذا باعتمادها على السياسات النقدية والمالية.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي ألا يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة، وهذا ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الاختلالات السنوية السابقة المتجمعة خلال فترة زمنية معينة يطلق عليها الخلل المتراكم. (عرفات تقي الحسيني، 2002، صفحة 123)

5_2_2 حالة فائض : إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض هذا يشير إلى زيادة الدائنين على المديونية في بنود المعاملات التلقائية، أو زيادة المديونية على الدائنين في بنود معاملات التسوية، وحالة الفائض هذه لا

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

تعني نجاح سياسة الدولة المتبعة، بل هي لم تنجح في تحقيق التوازن الخارجي المطلوب لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار وكذلك الفائض قد يخلق تضخما وترتفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموما فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز ولكن وجب على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، وهناك عدة معايير ومقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. (علي عبد الرضا حموضي العميد، صفحة 4)

6_ أشكال الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين شكلين من الاختلال في ميزان المدفوعات

6_1 الاختلال المؤقت: وهو عبارة عن عجز أو فائض في ميزان المدفوعات لمدة قصيرة أي التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، والتي لا تتكرر بصفة مستمرة ويعتبر عاديا ولا يثير أي قلق لأنه سيختفي في المستقبل القريب، ولا داعي لاتخاذ أي اجراءات لمكافحته. (عادل احمد حشيش، اسامه محمد الفولي، و مجدي محمود شهاب، 1998 ، صفحة 142) وينقسم هذا الاختلال بدوره إلى:

6_1_1 الاختلال الموسمي: وهو اختلال يحصل عادة في البلدان التي تعتمد على الزراعة وعلى محصول واحد، تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة وهذا لا يعتبر اختلالا بالمعنى الحقيقي لأن ميزان المدفوعات قد أخذ هذا بعين الاعتبار منذ بداية السنة. (مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، 2001 ، صفحة 163)

6_1_2 الاختلال الدوري: ويحدث هذا في الدول الرأسمالية المتقدمة، ويرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر، ولأن هذه التقلبات تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية (وتدعى بالدورات التجارية)، وبالتالي حدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي، مما يؤدي لزيادة الإنتاج والتوظيف في تلك البلاد المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد، وبالتالي الآثار المترتبة عن كل ذلك هي إحداث اختلالات على مستوى موازين المدفوعات وهذه الاختلالات تكون مرتبطة بحالة الدورة التجارية الاقتصادية ويزول بزوالها. (خلف فليح حسن، 2001، صفحة 263)

6_1_3 الاختلال الاتجاهي: وهو اختلال يصيب الميزان التجاري على وجه الخصوص والدول النامية وهذا ما ينعكس على ميزان مدفوعاتها، حيث هي بصدد الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها، وهذا في المراحل الأولى للتنمية والسبب في ذلك هو زيادة طلبها على

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

السلع الاستثمارية دون زيادة مماثلة في الصادرات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

6_1_4 الاختلال العارض أو العشوائي: وهو ذلك الاختلال الذي يصيب التوازن الاقتصادي الخارجي للدول، ويحدث نتيجة ظروف طارئة وخصوصا المرتبطة بالكوارث الطبيعية والآفات الزراعية التي تؤدي بحياة كثيرا من البشر والحيوانات وتهديم المنازل والمصانع وكل ما هو حيوي بالدولة ويتصف هذا الاختلال بطبيعته المؤقتة، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

6_2 الاختلال الدائم (الهيكلية): هذا الاختلال يرتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة ويظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات لهذه الدولة حتى يتم تغيير في الهيكل المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي، وهو راجع إلى نقص أو زيادة في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة في خصومها وهذا النوع وجب على الدولة التدخل من أجل علاجها وذلك بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات. (محمد عبد العزيز عجميه، 2000، صفحة 54)

7_ أسباب اختلال ميزان المدفوعات: توجد عدة أسباب تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي: (سامي عفيفي حاتم، 1994، صفحة 81)

7_1 تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية

إن التغيرات التي تطرأ على الأسعار المحلية والأسعار العالمية هي من أحد المسببات الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، وذلك لأنها مرتبطان معا ويؤثران ويتأثران ببعضهما البعض ومن آثارهما حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي من شأنها أن تحدث آثارا مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية، ومعنى ذلك أنه في حالة ارتفاع الأسعار الداخلية، فإن المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية، وبالتالي زيادة الواردات وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية. (سامي عفيفي حاتم، 1994، الصفحات 91-92)

7_2 التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف عملة البلد، فإذا كان تقييم سعر الصرف للعملة المحلية لبلد ما أكبر من قيمته الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، وهذا في حالة وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي. (أمين صيد، 2013، الصفحات 100-101)

7_3 أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى القدرات الإنتاجية التي يتمتع بها الاقتصاد ودرجة الاعتماد على الأساليب الفنية والتكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز على السلع أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين فقط، سواء كانت زراعية أو معدنية أو بترولية، وهذه الصادرات تتأثر دائما بعوامل خارجية والمتمثلة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم إلى سلع أخرى أو حدوث تقادم في الجانب الفني في الدول الأجنبية مما يؤدي إلى خفض اثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج. (أمين صيد، 2013، الصفحات 100-101)

7_4 هروب الأموال إلى الخارج: إن هذه الظاهرة تؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات وذلك لأن البلد الذي يهرب منه رأس المال سيكون دائما في حاجة إلى تمويل لاستثماراته ولإستيراد السلع الضرورية والوفاء بأعباء ديونها وأيضا تؤثر هذه الظاهرة على انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات ويفاقم العجز فيه. (نعمه، صفحة 82)

7_5 أسباب دورية: هي الأسباب التي تتعلق بالتغيرات الدورية التي تتعرض لها الدولة، يقصد بها التغيرات الدورية التي تحدث للنشاط الاقتصادي وتدعى الدورات التجارية فمثلا في حالات الراحة وحالات الركود التي تحصل دورية فهذه الدورات طبعاً لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، وإنما تتفاوت بداياتها وكذلك حداثتها. (خلف فليح حسن، 2001، صفحة 263)

7_6 الأسباب الطارئة:

وهي أسباب عرضية غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية، كالفيضانات والجفاف وغيرها وفي حالة تدهور الظروف السياسية السائدة مثل الإضراب أو الحروب. (عوض الله زينب حسين، 1999، صفحة 101).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

1_ عرض الدراسات السابقة

إن الأهمية التي يكتسبها موضوع الدراسة، جعلت الكثير من الباحثين يخوضون فيه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الدراسات قد تم استخدامها كحجر أساس لبناء هذا البحث ونذكر منها:

1) دراسة: حاجي سمية (2015/2016)، حول دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان

المدفوعات (حالة الجزائر خلال الفترة 1990،2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة

اعتمدت الباحثة على استخدام نموذجاً قياسياً لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، وقد تم معالجة موضوع ميزان المدفوعات من كل النواحي مع التركيز على نقاط اختلاله، وطرق إصلاحها وكذلك دراسة السياسة النقدية، وكيفية معالجتها وإصلاحها للاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات، كونها من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي، للتدخل في النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج يمكن حصرها في الآتي:

أن فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة، نظراً لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي، بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية، وتفشي ظاهرة الائتزاز، ووجود سيولة كبيرة في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي.

أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي، والسبب الرئيسي في حالتي العجز والفائض، بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دوراً ثانوياً. استنتج أن تأثير المتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الناتج الداخلي الخام)، لهما تأثير متباين، حيث نجد أن دورهما ضئيل وسلبى على عكس سعر الصرف الذي يساهم أو له دور فعال في المساعدة في إصلاح الخلل، وهذا ما يتضح من العلاقة الطردية بين التغيرات الحاصلة على مستوى سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.124 وحدة.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

(2) دراسة محمد الناصر وعبد القادر شويرفات بعنوان: أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث العدد 16/2016 جامعة ورقلة.

تمركزت الدراسة حول موضوع أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية، والذان قاما باستعراض كل ما يتعلق بموضوعي سعر الصرف وسياساته، وكذا ميزان المدفوعات، ولتبيين أثر السياسات المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها، كعملية التخفيض في الفترة (1989-1998) م بالتحليل وللفترة (1999-2014) م بالقياس الإحصائي وذلك لمحاولة معرفة مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف والغايات المسطرة من طرف الدولة.

فمن بين النتائج المتوصل إليها متمثلة في:

سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر لم يكن لها أثر واضح أو معتبر على إعادة توازن ميزان مدفوعاتها للفترة بين (1989 و1998) م بقدر ما كان له أثر على التوازن الداخلي، أما تحقيقها لتوازن ميزان المدفوعات فيرجع إلى انتعاش أسعار النفط بدرجة كبيرة.

من بين أهم أسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة هو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقية لقطاع الإنتاج والتصدير، مما نتج عنه زيادة في الواردات وثبات الصادرات.

لم تستفد الجزائر من مزايا استقرار سعر الصرف وجاذبية القيمة المنخفضة لسعر الصرف، ولم تحقق نتائج واضحة، وذلك لعدم وجود جهاز تصديري متنوع وقوي ومرن تجاه الطلب الخارجي، إضافة لعدم وجود حرية كافية لحركة رؤوس الأموال.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

3) دراسة: عمر مؤذن (2012) تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات (1990-2010) رسالة ماجستير اقتصاد ومالية دولية جامعة الدكتور يحي فارس المدية.

ولدراسة الموضوع تطرق الباحث للإشكالية كيف أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري؟ استعمل الباحث المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة.

_ لم يكن لسياسة سعر الصرف تأثيراً إيجابياً على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات والانزلاقات في قيمة العملة الوطنية، ومن هذا خلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري.

_ لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات وهذا بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض قيمة العملة، إضافة إلى أنها دولة أحادية مادة التصدير.

_ إن النتائج التي تحققت في فترة الدراسة على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون وغيرها كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

4) دراسة: سي محمد كمال، بعنوان "التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، (2013-2014)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار واليورو على الصادرات والواردات الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم دوال استجابة النبضة IFR و مكونات التباين المقدر بنموذج VAR خلال الفترة (2002-2011)، توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- للصدمات الخارجية أثر بالغ على التجارة الخارجية.
- انخفاض الدولار (سعر صرف الأورو أمام الدولار)، له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية.
- انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم لها أثر سلبي على الواردات.
- وجود علاقة معنوية لأثر أسعار المواد الغذائية والتضخم والشراكة الأورو جزائرية على الواردات.

5) FERRAT Marzouk (2013)؛ L'impact de la fluctuation du dollar

Américain sur le commerce extérieur de l'Algérie, Mémoire Magistère en science économique, université du TIZI-OUZOU

تطرق الباحث من خلال دراسته هذه، إلى دور الدولار الأمريكي باعتباره عملة محورية في النظام النقدي العالمي، والأكثر استعمالاً في التجارة الدولية والمؤسسات العالمية، وأثر تغيراته على الاقتصاد الأمريكي والدول النامية بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، بسبب اعتمادها على الدولار الأمريكي في التصدير. وخلص إلى ارتباط كبير بين تطور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وعلى تطور صادرات المحروقات وعائداتها من العملة الصعبة.

وبالتالي فإن أي تذبذب في الدولار يؤثر بصفة مباشرة على مردود الصادرات الجزائرية والقدرة الشرائية لعملتها ويرى الباحث أنه لتجنب ذلك على السلطات الجزائرية إصلاح هيكله نظامها التجاري الخارجي وذلك بتتويج صادراتها خارج المحروقات.

2_ علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، حيث عالجت نفس المتغيرات (سعر الصرف وميزان المدفوعات)، أو متغيرات أخرى لها صلة وثيقة بمتغيراتنا أو أحدهما، كالحساب الجاري، الصادرات، الواردات،الخ. وكانت نتائج البحث متباينة، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة أو المنهج المتبع في الدراسة أو الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود وقت البحث.

ولقد اتفقت دراستنا مع جميع الدراسات أن سعر الصرف عبارة عن متغير مستقل، وكذلك في اتباع كل من المنهجين الوصفي والتحليلي لمعالجة الجانب النظري، والمنهج الاستقرائي بالنسبة للجانب التطبيقي، وأيضا الاتفاق على برنامج افيزوز لتحليل وتفسير البيانات التي لدينا.

فيما كان الاختلاف معهم في الفترة الزمنية للدراسة المحددة للدراسة، حيث أننا استخدمنا بيانات أحدث من سابقتها، والاختلاف الأهم هو معالجتنا للعلاقة السببية بين المتغيرين ستكون في الإتجاهين، أي محاولة اعتبار سعر الصرف متغير تابع (يتأثر)، عكس الدراسات السابقة التي حتى وإن تكلمت على ذلك في النظري، تغاضت عنه في التطبيقي.

وفي الأخير ما قمنا به ما هو إلا دراسة تكميلية لباقي الدراسات، أرجو أن تقدم بعض الإضافة لهذا الموضوع الشيق والمعقد والمتشابك والمتجدد.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يمكننا أن نستنتج أن سعر الصرف وميزان المدفوعات يشكلان ثنائياً أساسياً في الاقتصاد العالمي، حيث يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية والاستثمارات والنمو الاقتصادي، ويتأثر بعوامل عديدة مثل العرض والطلب والفروق في الفوائد والتضخم وبالمثل، يعكس ميزان المدفوعات نمط الصفقات المالية بين البلدان ويعكس صحة الاقتصاد الوطني.

تتدخل الحكومة في سوق الصرف يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تحقيق استقرار العملة وتعزيز التوازن في ميزان المدفوعات حيث يمكن للسياسات النقدية والمالية التدخل المباشر في السوق من أجل أن تؤثر في سعر الصرف، وتعزز التوازن في المدفوعات.

فهم سعر الصرف وميزان المدفوعات وتأثيراتهما الاقتصادية يساعد على تحسين القرارات الاقتصادية وإدارة السياسات الحكومية، وهذا مع تفاعل الاقتصادات العالمية وارتباطها المتزايد مع بعضها البعض، يصبح فهم هذه الجوانب النظرية أكثر أهمية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) م

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد

يُعتبر سعر الصرف وميزان المدفوعات من المفاهيم الاقتصادية المهمة التي تؤثر على اقتصاد البلدان والعلاقات الاقتصادية الدولية، تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يهدف إلى فهم الارتباط والتأثير المتبادل بين هذين العنصرين الرئيسيين في الاقتصاد، تناقش الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، العوامل التي تؤثر في التغيرات في العلاقة بينهما، يمكن أن تشمل هذه العوامل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، والتغيرات في معدلات الفائدة، والتدخلات الحكومية في السوق، وسياسات التجارة الخارجية، وغيرها. يتطلب تحليل هذه العوامل فهماً دقيقاً للسوق والتركيب الاقتصادية للبلدان المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، استخدام الأدوات الإحصائية والنماذج الاقتصادية لتحليل البيانات وتقدير العلاقة الكمية بين هذين العنصرين. يُستخدم التحليل القياسي لتحليل الارتباطات الاقتصادية وتوقع الأثر المستقبلي للتغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات وبالعكس.

في النهاية، يهدف الفصل الثاني إلى توضيح كيفية فهم وقياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وأهميتها في فهم التحولات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة في السياسات النقدية والمالية والتجارية.

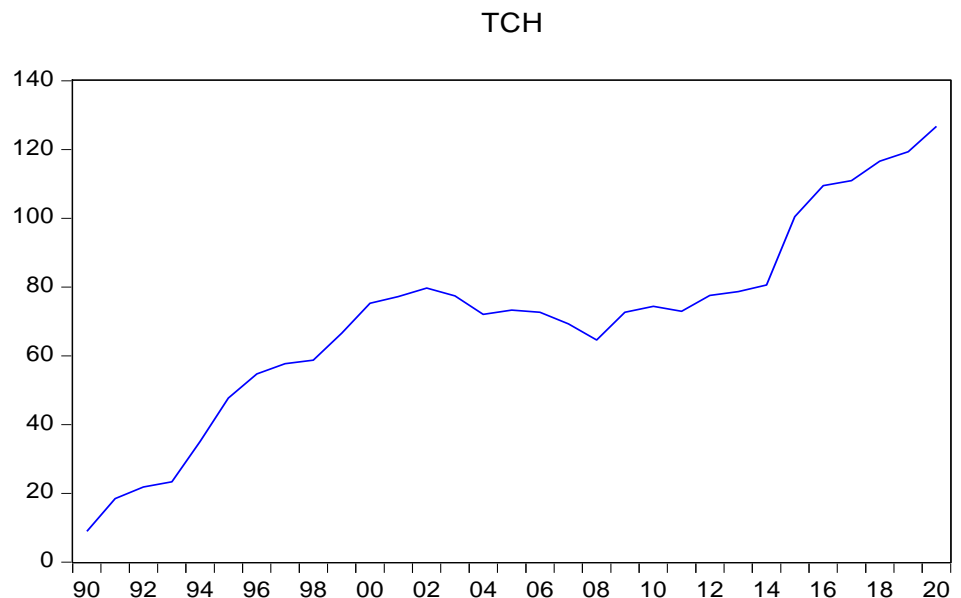
الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

المبحث الأول: تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر

1_ تطور نظام الصرف الجزائري

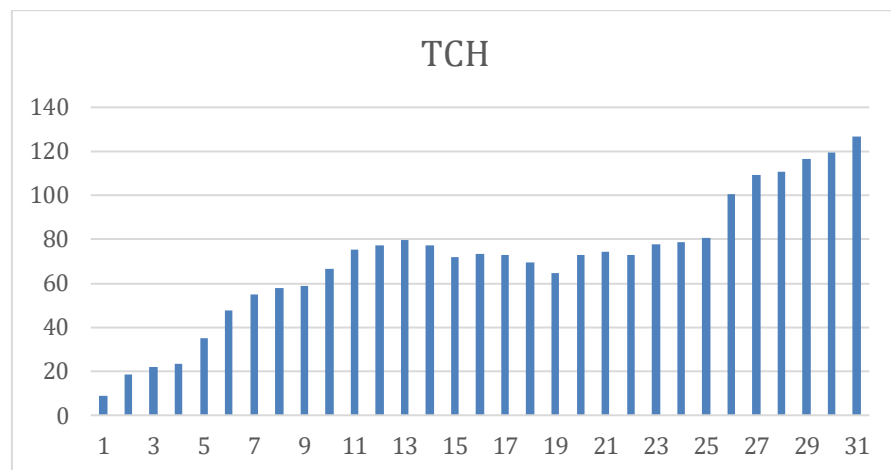
بعد خروج الاستعمار الفرنسي وجد الاقتصاد الجزائري نفسه في حالة يرثى لها، فكان لزاما على السلطة الجزائرية بذل مجهودات كبيرة للنهوض باقتصادها، وإعادة هيكلته وبنائه من جديد، وبالتالي فقد تم تأسيس البنك المركزي في نهاية، 1962 وقامت باتباع عدة نظم للصرف حتى صدور قانون النقد والقرض (10_90) سنة 1990 وما ترتب عنه من تغييرات جذرية في نظام الصرف الجزائري ومن خلال المنحنيان البيانيان يمكن تقسيم تطور سعر الصرف الى المراحل التالية:

شكل 1 منحنى يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة (1990-2020) م



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج 10 EIEWS الملحق (13)

شكل 2 منحنى يمثل تطور معدلات سعر الصرف خلال الفترة (1990-2020) م



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج 16 EXCEL الملحق (13)

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

1_1 نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962_1973) م

انظمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963 حيث التزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي حتى تاريخ 10 ابريل 1964 حيث تم انشاء الوحدة النقدية الوطنية (الدينار الجزائري) الذي عوض الفرنك الجزائري وهذا بمقتضى القانون 64 / 111 المتعلق بنظام الصرف، وحددت قيمة الدينار ب 0.18 غ من الذهب الصافي اي (1 دينار = 180 ملغ من الذهب) وقد نصت المادة الثالثة من القانون على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي اي 1 دينار=1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ حتى 1969 . (Bouzar chabha, 1968, p. 15)

وبعد سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتزامن ذلك مع تطبيق الجزائر للمخطط الثلاثي الاول (1967_1969) م وهذا ما جعل الدينار الجزائري لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين حتى سنة 1973م حيث أصبح 1 دينار جزائري= 1.25 فرنك فرنسي

1_2 نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974_1986) م

بعد انهيار نظام بروتون وودز نهائيا اتجهت معظم الدول الى تعويم عملتها أصبح من الضروري على الجزائر ان تعيد النظر في سياسة سعر صرفها وهذا ما قامت به فعلا مع بداية جانفي 1974 م حيث تبنت نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الالمانى، الشيلينق النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكرون الدنماركي، الجنيه الإسترليني، الكرون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكرون السويدي، الفرنك السويسري، البيسطاس الإسبانية) (ILMANE MC، 1990، صفحة 116).

وقد بقي الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية، دون مراعاة أي علاقة مع الوضعية الاقتصادية أو المالية للدولة، أو الفرق في التضخم، أو الفرق في الإنتاجية، إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزن في التسديدات الخارجية، كما تظهر في ميزان المدفوعات. (أمين تمار، 2017 - 2018)

جدول 6 طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار

العملة	الدولار الأمريكي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني	الليرة الإيطالية	الجنيه الإسترليني	الفرنك البلجيكي	الفرنك السويسري	البيسطاش الإسبانية	الفلوران الايرلندي
الاتزان %	40.15	29.2	11.5	4	3.85	2.5	2.25	2	1.5

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

العملة	الدولار الكندي	الكرون الدنماركي	الكرون النرويجي	الكرون السويدي	الشيلينج النمساوي
الانتران %	0.75	0.2	0.1	1.5	0.5

المصدر: مولاي بوعلامص46

3_1 مرحلة التسيير الديناميكي (1987-1994) م

نتيجة للأزمة البترولية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 , تعرض إلى ما يعرف بالعجز التام أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في نفس الوقت، مما استدعى إدخال إصلاحات جديدة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى سعر الصرف بشكل خاص. (جعفري عمار، مذكرة ماجستير، صفحة 101) حيث تمثلت هذه الإصلاحات في:

1_3_1 الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (1987-1991)

أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية وخصوصا أن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار الجزائري وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطات الجزائرية تخفيض الدينار تدريجيا حيث قبلت بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف، إذا انتقل من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 الى 8,032 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1989 (الهادي خالدي، 1996، صفحة 198) حتى وصل في الثلاثي الأول من سنة 1991 الى 17.7 دينار للدولار الواحد.

2_3_1 التخفيض الصريح: (1991 - 1994) م

قرر مجلس النقد والقرض في نهاية سنة 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 20% بالنسبة للدولار ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد بقي سعر صرف الدينار يتمتع بالاستقرار حتى شهر مارس من سنة 1994 وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، تم إجراء تعديل جديد بنسبة 10% ثم تلاه بعد ذلك قرار أتخذ من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 2004/4/10 بتخفيض الدينار بنسبة 40% حيث أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار الواحد. (بالعجوز بن علي، 2004، صفحة 218)

4_1 مرحلة نظام التعويم المدار (1994 الى يومنا هذا)

1_4_1 نظام جلسات التثبيت:

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

تم التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات وتعويضه بنظام جلسات التثبيت بداية من 01 /10 /1994 حيث تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا لكن سرعان ما اصبحت يومية. (Hiouani, juin- juillet 1996, p. 5)

أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة، بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى (مناقصة) حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة ولقد تم تبني هذا النظام لأنه يحقق ما يلي:

_ الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي

_ تحسن مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة

_ اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض

لقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 م تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية. (عمار جعفري، 2012-2013، صفحة 103)

1_4_2 سوق الصرف البيئية (بين البنوك)

تم تأسيس هذه السوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 2 جانفي 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار والذي ما زال مطبقا الى يومنا هذا حيث أصبح سعر الدينار يتحدد وفق قانون العرض والطلب الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من أن تتدهور قيمته. (بربري محمد أمين، العدد السابع)

كما أعد بنك الجزائر الإطار التنظيمي لسوق الصرف هذه في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي يخص الفترة الممتدة من أبريل 1995 إلى مارس 1998 وذلك من خلال النصوص التالية: (كمال العقريب، 2006، صفحة 123)

-التنظيم رقم 95 - 07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92 - 04 المؤرخ 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف.

- التنظيم رقم 95 - 08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف.

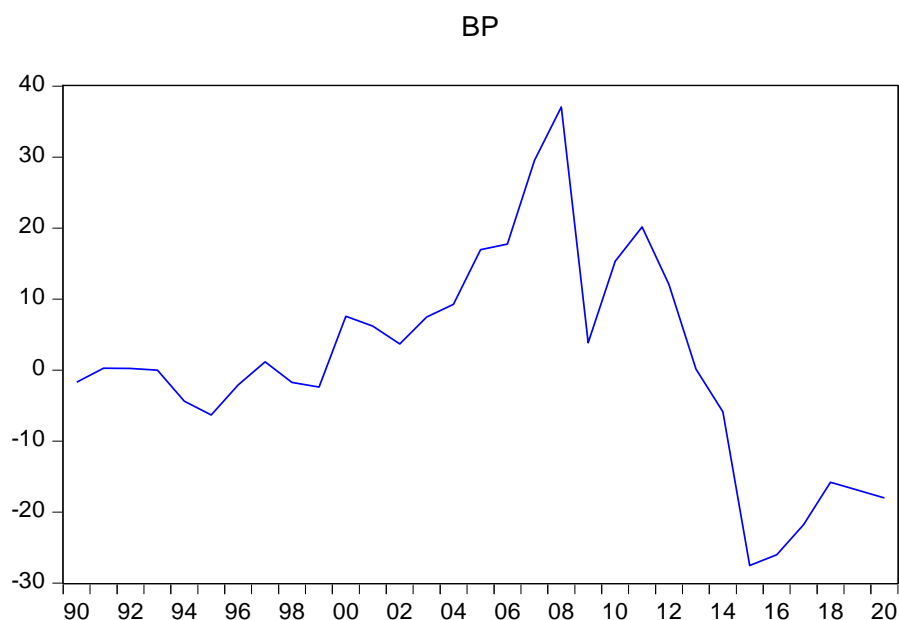
- التعليم رقم 79 - 95 المؤرخة في 27 ديسمبر 1995 المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك. ومن خلال هذه السوق أصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعملية التالية:

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

- بيع العملات الوطنية للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.
 - بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
 - بيع وشراء عملات أجنبية قابله للتحويل مقابل عملات أجنبية قابله للتحويل.
- 2_ دراسة تحليلية لتطور لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

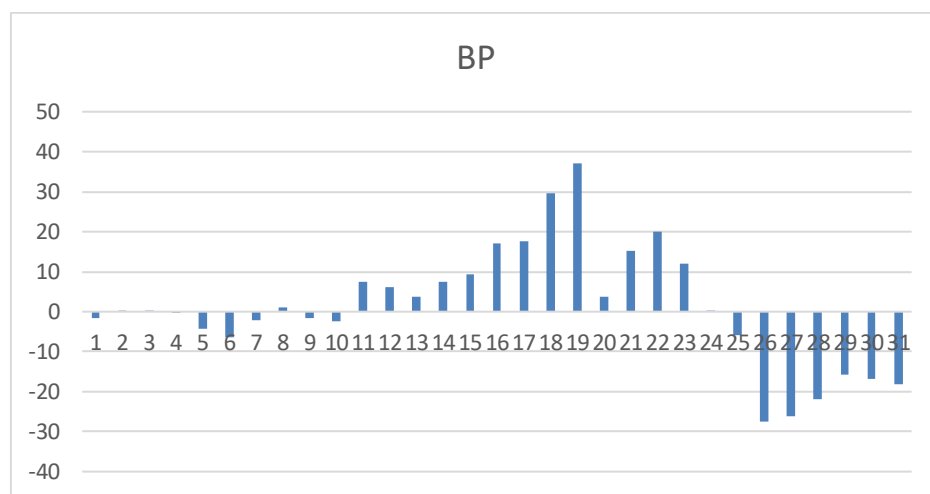
2020 م

شكل 3 منحني يمثل ت طور معدلات ميزان الدفعوات في الجزائر خلال الفترة (2020-1990)



المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج 10 EViews الملحق (13)

شكل 4 منحني يمثل تطور معدلات ميزان الدفعوات في الجزائر خلال الفترة (2020-1990) م



المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج 16 EXCEL الملحق (13)

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

هذان المنحنيان يمثلان تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020) م، ومن

خلالهما يظهر أن ميزان المدفوعات الجزائري قد مر بعدة مراحل نستطيع تقسيمها كما يلي:

الفصل الثاني دراسة تطليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

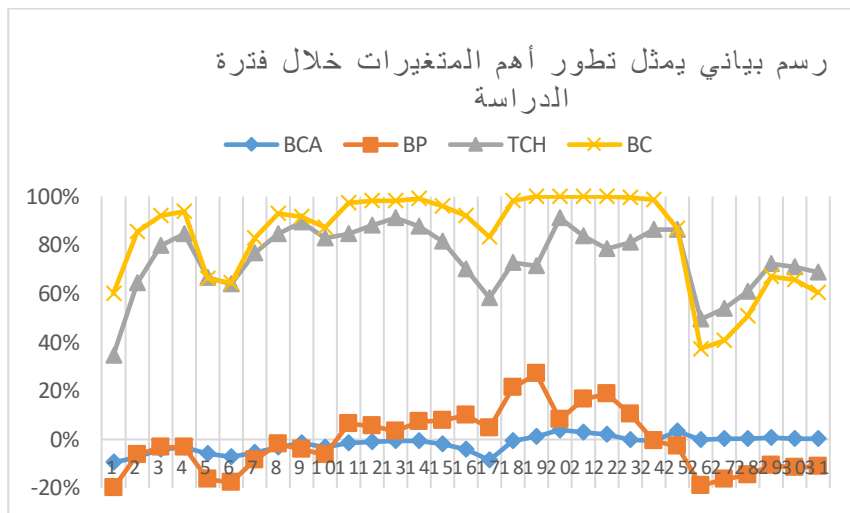
1_2 المرحلة الأولى (1990-1999) م

تميزت هذه الفترة برصيد سالب (عجز) لميزان المدفوعات حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 1995 بعجز بلغت قيمته 6.32 مليون دولار ونستطيع إرجاع ذلك الى العجز المسجل في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال بسبب إجراءات إعادة الهيكلة في سنتي 1994 وكذلك 1995 حيث قدر عجز في رصيد حساب رأس المال بقيمة 4.1 مليار دولار ويظهر أيضا أن الميزان التجاري قد لعب دورا في ذلك حيث سجل في سنة 1994 عجز بقيمة قدرت حوالي 0.26 مليار دولار وهذا يدل على ارتفاع قيمة الواردات حيث قدرت بحوالي 9.15 مليار دولار في حين كانت الصادرات حوالي 8.89 مليار دولار في تلك السنة، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وكذا محدودية طاقته الإنتاجية وتدني مستويات العرض، ولا ننسى تدهور أسعار البترول وكذلك الوضع الأمني الذي كان سائدا في البلاد.

2_2 المرحلة الثانية (2000-2013) م

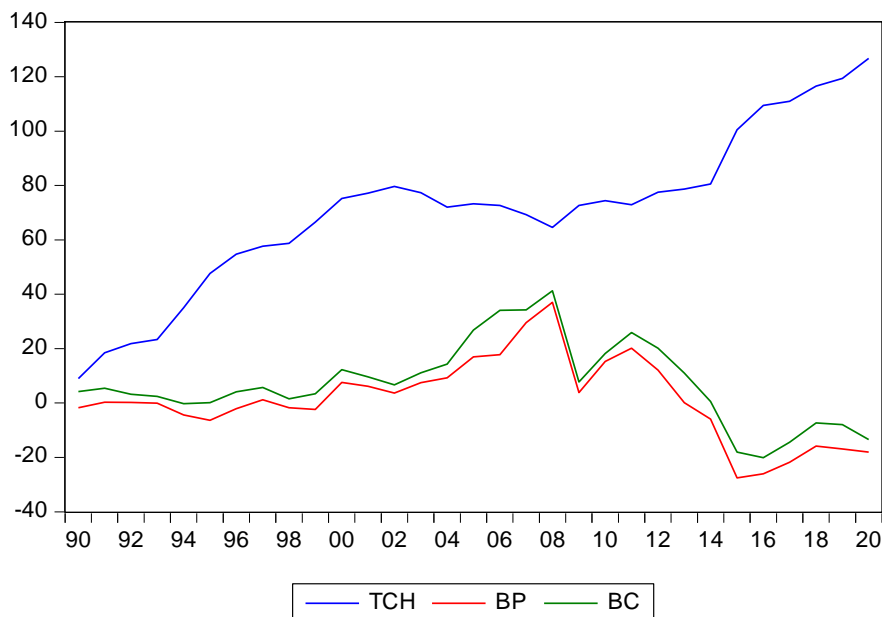
نلاحظ في هذه المرحلة أن الدولة استطاعت أن تحافظ على رصيد المدفوعات موجبا وهذا راجع إلى انتعاش أسعار النفط وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية أين وصل رصيد ميزان المدفوعات إلى أعلى قيمة له منذ الاستقلال بقيمة 36.99 مليار دولار، وكان هذا نتيجة لتراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الأجنبي منذ سنة 2000 الذي مكن الدولة من تغطية حجم الواردات المختلفة من السلع والخدمات وجعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها مما جعلها قادرة على مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدود الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009 (D'Algérie banque, rapport 2014, p. 44)

شكل 5 رسم بياني يمثل تطور أهم المتغيرات خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EXCEL الملحق (14)

شكل 6 منحى بياني يوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري وسعر الصرف خلال (1990-2020) م



المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج 10 EViews الملحق (14)

3_2 المرحلة الثالثة (2014-2020) م

بداية من سنة 2014 بدا ميزان المدفوعات يسجل عجزا قدره 5.88 مليار دولار وبقي يواصل تسجيل العجز تلو الآخر في السنوات التالية وقدر سنة 2020 هذا العجز ب 18.03 مليار دولار ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار البترول في السوق الدولية وكذلك الرصيد السالب لحساب الميزان التجاري السنوات الستة الأخيرة حيث قدر ب 13.43 مليار دولار سنة 2020 وبالتالي يمكن ملاحظة ارتباطه وثيقه بين رصيد مجال المدفوعات وسعر برميل البترول في الاقتصاد الجزائري اما سعر الصرف فلا يمارس اي تأثير يذكر على ميزان المدفوعات رغم استقراره بالسنوات الأخيرة ولعل سبب ذلك يعود الى أن اقتصاد الجزائر ريعي بنسبة تفوق 97% .

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات المبحث الثاني: دراسة قياسية لإشكالية العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) م

إن علم الاقتصاد في وقتنا هذا لم يبق مبنيا على استعراض مختلف النظريات الاقتصادية التي معظم أحكامها بنيت على الجانب المنطقي والاستنباط، بل أصبحت له مهمة أساسية ألا وهي محاولة فهم متغيرات البنية الاقتصادية، ومعرفة اتجاهاتها وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي والتي تمكن من صياغة نظريات جديدة أو إجراء تعديلات على النظريات السابقة ومن هذه الأساليب النماذج الانحدارية التي سنستخدم واحدا منها في دراستنا هذه وهو نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

1_ خطوات بناء نموذج اقتصادي

لبناء نموذج اقتصادي جيد وذو معنوية اقتصادية ويصلح لعملية التنبؤ والتحليل يجب أن يمر بعدة مراحل مهمة، وجودة تنفيذ هذه المراحل تنعكس على جودة النموذج المقدر ونلخصها فيما يلي:

➤ النمذجة الرياضية:

تهدف عملية النمذجة الرياضية الى التعبير عن المشكلة الحقيقية بوصف رياضي يعرف بالنموذج بغرض وصفها، وتحليلها، والتنبؤ بمسارها ويمكن تقسيم مراحل النمذجة الرياضية الى المراحل التالية: (الزهرة بن بريكة، 2006-2007، الصفحات 64-65)

✓ تحديد وصياغة المشكلة:

في هذه المرحلة يتم تعريف المشكلة وحدودها وحجمها، لتكون موضوع للبحث والتحليل والبحث على أي علاقات قد تربط المتغيرات ببعضها وذلك عن طريق تساؤلات معينة.

✓ صياغة فروض النموذج:

ويقصد بها تكوين فكرة مبدئية عن النتائج المتوقعة وذلك عن طريق وضع الإجابات المحتملة لأسئلة البحث.

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

✓ صياغة المشكلة رياضياً:

ويتم في هذه المرحلة صياغة العلاقات بين المتغيرات في صورة معادلة رياضية قابلة للقياس وذلك بتحديد متغيرات النموذج المراد بناؤه وتعتبر من أهم الخطوات، إذ أن الخطأ في تحديد الشكل الجبري للعلاقة بين المتغيرات يترتب عليه أخطاء في القياس والتفسير، وبالتالي الحصول على نتائج خاطئة.

✓ تقدير النموذج:

يتم في هذه المرحلة تحديد البيانات المطلوب جمعها وطرق جمعها، واختيار طريقة القياس المناسبة (تقدير المعلمات)

✓ تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها:

بعد تقدير النموذج الرياضي يتعين على الباحث تفسير النتائج التي يتم الحصول عليها ومقارنتها بالفروض التي تم وضعها سابقاً.

✓ تأكيد صحة النموذج (الاختبارات)

يتم من التأكد من صحة النموذج عن طريق جملة من الاختبارات الرياضية التي تعطي الدلالة الرياضية والإحصائية للنموذج المقدر.

✓ استخدام النموذج:

في الأخير وبعد أن نتأكد من صحة النموذج نستخدم نتائجه في تحليل ووصف المشكلة موضوع الدراسة والتنبؤ بمسارها من أجل الخروج بحلول ومقترحات وتوصيات.

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

2_ دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة (1990-2020) م

في هذه الدراسة سنحاول أن نبني نموذجاً يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وسنستخدم نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR الذي يختص بدراسة ومعرفة نوعية العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ويعتبر الاقتصادي سيمس أول من تبنى هذه الفكرة، وهي عبارة نظام لمجموعة من المتغيرات تعتبر كل متغيرة دالة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية للمتغيرات الأخرى وبنفس التأخير p ، ولقد اعتمدنا في دراستنا على بيانات سنوية، للفترة الممتدة من (1990-2020) أي 31 مشاهدة، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي، والتقارير والنشرات الدورية للبنك المركزي الجزائري.

2_1 تحديد متغيرات الدراسة

سيتم الاعتماد على المتغيرات التالية:

(TCH) يمثل سعر الصرف الرسمي (الدينار الجزائري/ الدولار الأمريكي)

(BP) يمثل رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)

2_2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من الضروري التأكد من استقرارية كل السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، وللقيام بذلك سنستخدم اختبار جذر الوحدة (UNIT ROOT TEST)، للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا نعلم على اختبار ديكي فولر المطور ADF، وكذلك اختبار فليبس بيرون PP، واختبار الفرضية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة).

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

الاختبارات المتغيرات		اختبار ADF			رتبة التكامل		
		المستويات	القاطع Prob	القاطع والاتجاه Prob			بدونهما Prob
TCH	0	AT LEVEL	0.7519	0.0746	0.0746	I(1)	مستقرة
	1	1st difference	0.0070	0.0369	0.0040		
BP	0	AT LEVEL	0.5454	0.7514	0.1219	I(1)	مستقرة
	1	2nd difference	0.0001	0.0003	0.0000		

جدول 7 نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات BP TCH

الاختبارات المتغيرات		اختبار PP			رتبة التكامل		
		المستويات	القاطع Prob	القاطع والاتجاه Prob			بدونهما Prob
TCH	0	AT LEVEL	0.7358	0.6732	0.9919	I(1)	مستقرة
	1	1st difference	0.0064	0.0340	0.0052		
BP	0	AT LEVEL	0.5663	0.7792	0.1304	I(1)	مستقرة
	1	1nd difference	0.0001	0.0003	0.0000		

المصدر: من إعداد الطالب ومخرجات برنامج eviews10 بالاعتماد على الملاحق (11) و

(12)

نلاحظ من الجدولين أنه في المستوى لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 بالنسبة للسلسلتين القائلة بوجود

جذر الوحدة وذلك لأن الاحتمالات المرافقة أكبر من 0.05، سواء بالنسبة لديكي فولر المطور ADF وكذلك

فليس بيرون pp، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية عند الفروق الأولى وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني

أن كلا السلسلتين متكاملتان من الرتبة الأولى (1).

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات 2_3 اختبار التكامل المشترك (جوهنسون)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية في نفس المستوى، نستنتج أن هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، ووفقاً لذلك سنقوم بإجراء التكامل المشترك وفق طريقة جوهنسون كما يلي:

أ_ تحديد فترات الإبطاء المثلى:

أظهرت النتائج أن فترات الإبطاء المثلى هي 1، وذلك اعتماداً على المعايير كلها، أكايك (AIC)، وشوارتز (SC)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، معيار هنان كوين (HQ)، وذلك باختيار الفترة التي تكون فيها أقل مشاهدات، مثلما هو مبين في الملحق (1)

ملحق 1 نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء في نموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TCH BP
Exogenous variables: C
Date: 06/12/23 Time: 01:14
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-229.3876	NA	95238.37	17.13982	17.23581	17.16837
1	-168.1690	108.8332*	1376.768*	12.90141*	13.18937*	12.98703*
2	-167.8163	0.574763	1816.139	13.17158	13.65152	13.31429
3	-165.4325	3.531546	2079.246	13.29130	13.96321	13.49109
4	-162.4237	4.011698	2302.904	13.36472	14.22861	13.62160

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج EViews10

ب_ نتائج اختبار جوهنسون للتكامل المشترك

يتميز اختبار جوهنسون عن غيره بأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، كما أنه يكشف عما إذا كان هناك تكامل مشترك واحد، والملحق (2) يوضح ذلك

ملحق 2 نتائج اختبار جوهنسون

Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BP TCH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.294629	10.38426	15.49471	0.2523
At most 1	0.009006	0.262371	3.841466	0.6085

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized	Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.294629	10.12189	14.26460	0.2041
At most 1	0.009006	0.262371	3.841466	0.6085

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من الملحق (2) وبما أن الاحتمالات المرفقة أكبر من 0.05، سواء في اختبار الأثر أو القيمة العظمى، نقبل الفرضية الصفرية (العدم) القائلة بأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، مما يستوجب تقدير نموذج الدراسة وفق نموذج VAR .

4_2 اختبار العلاقة السببية للمتغيرين

ملحق 3 Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/15/23 Time: 16:47
Sample: 1990 2020
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCH does not Granger Cause BP	30	0.06088	0.8070
BP does not Granger Cause TCH		7.31787	0.0117

نلاحظ من الجدول الاحتمال المرافق BP $0.80 > 0.05$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن سعر الصرف لا يتسبب في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني دراسة تطليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

وبالنسبة للاحتمال المرافق $0.011 < 0.05TCH$ وبالتالي لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية ونقبل

فرضية العدم التي تقول أن ميزان المدفوعات يتسبب في سعر الصرف.

5_2 تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (1) VAR:

نقوم بتقدير النموذج عن طريق (1) var فنحصل على المعادلات التالية

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$BP = 0.826575855266*BP(-1) - 0.0159084846083*TCH(-1) + 0.876129315964$$

$$TCH = - 0.177712345316*BP(-1) + 0.93569478302*TCH(-1) + 8.69064192207$$

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10 اعتماد على الملحق (10)

6_2 التقييم الإحصائي والاقتصادي للمعادلات:

$$\text{Equation: } BP = C(1)*BP(-1) + C(2)*TCH(-1) + C(3) \text{ :BP بالنسبة ل } 1_6_2$$

$$BP = 0.826575855266*BP(-1) - 0.0159084846083*TCH(-1) + 0.876129315964$$

• $R^2 = 0.66$ مما يدل على أن التغيرات في سعر الصرف تفسر لنا التغيرات الحاصلة في ميزان

المدفوعات بنسبة 66% وهي نسبة جيدة ، ونسبة 44% تفسرها عوامل أخرى.

• اختبار معنوية المعلمات الجزئية:

نستخدم اختبار ستويدنت أو تحويل النموذج الى نظام لكي نحصل على الاحتمالات المرافقة للمعلمات

مثلاً هو موضح في الجدول

جدول 8 اختبار معنوية المعلمات الجزئية

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.826576	0.121123	6.824262	0.0000
C(2)	-0.015908	0.064472	-0.246749	0.8060
C(3)	0.876129	4.819945	0.181772	0.8564

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10 من الملحق (1)

_ نلاحظ أن C1 لها معنوية إحصائية عند مستوى 5% أما C2 _ C3 ليس لهما معنوية إحصائية عند

مستوى 5%.

• اختبار فيشر F (المعنوية الكلية):

_ $F\text{-statistic} = 26.22566$ الإحتمال المرافق 0.0000 وهو أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية

الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، القائلة بالمعنوية الكلية للنموذج المقدر، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول

إحصائياً.

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

- وبالاعتماد على ما سبق نلاحظ علاقة طردية ومعنوية بين ميزان المدفوعات وقيمه المؤخرة بسنة واحدة، أي أنه إذا زاد ميزان المدفوعات لسنة ما يتوقع أن يزيد السنة المقبلة، ووجود علاقة عكسية وغير معنوية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على أن تقلبات سعر الصرف لا تؤثر على ميزان المدفوعات في الأجل القصير.

2_6_2 بالنسبة ل TCH :

$$\text{Equation: } TCH = C(4) * BP(-1) + C(5) * TCH(-1) + C(6)$$

$$TCH = -0.177712345316 * BP(-1) + 0.93569478302 * TCH(-1) + 8.69064192207$$

- $R^2 = 0.96$ مما يدل على أن التغيرات في سعر ميزان المدفوعات تفسر لنا التغيرات

الحاصلة في سعر الصرف بنسبة 96 % وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالسابقة ، ونسبة 0.04 % تفسرها عوامل أخرى.

- اختبار معنوية المعلمات الجزئية:

نستخدم اختبار ستودنت أو تحويل النموذج الى نظام لكي نحصل على الاحتمالات المرافقة للمعلمات مثلما هو موضح في الجدول.

جدول 9 اختبار معنوية المعلمات الجزئية 2

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(4)	-0.177712	0.065694	-2.705157	0.0091
C(5)	0.935695	0.034968	26.75853	0.0000
C(6)	8.690642	2.614208	3.324388	0.0016

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10 الملحق (10)

نلاحظ أن كل المعلمات C4_C5_C6 لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

- اختبار فيشر F (المعنوية الكلية):

$F\text{-statistic} = 422.2147$ الإحتمال المرافق 0.0000 وهو أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، القائلة بالمعنوية الكلية للنموذج المقدر، مما يدل على أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.

- مما سبق نلاحظ أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين سعر الصرف، وقيمه المؤخرة بسنة واحدة، أي أنه إذا زاد سعر الصرف لسنة ما، يتوقع أن يزيد في السنة المقبلة، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

سعر الصرف وميزان المدفوعات بقيمته المؤخرة بسنة، وهذا يعني أنه قد توجد علاقة حقيقية بين المتغيرين في الأجل القصير.

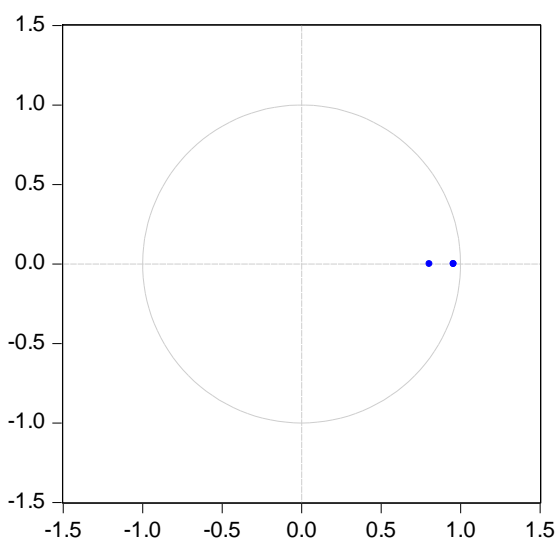
7_2 الاختبارات التشخيصية للنموذج ككل

اختبار استقرارية النموذج

يتضح من خلال الشكل أن قيم معكوس الجذور تقع داخل الدائرة الوحدوية وأن جميع المعاملات أقل من الواحد، مما يعني أن النموذج مستقر.

ملحق 4 اختبار استقرارية النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: BP TCH

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 1

Date: 06/15/23 Time: 20:05

Root	Modulus
0.957318	0.957318
0.804952	0.804952

No root lies outside the unit circle.

VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10

1_7_2 الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

- اختبار LM: يتضح من خلال الجدول أن الاحتمال الخاص باختبار LM 0.9248 أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية العدم التي تقول أن سلسلة البواقي لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ملحق 5 اختبار LM TESTS

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/15/23 Time: 21:27
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.898685	4	0.9247	0.222117	(4, 48.0)	0.9248

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10

• اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

يشير أيضا هذا الإختبار أن الإحتمال 0.08 أكبر من 0.05 عند المستوى 5% وبالتالي قبول فرض عدم القائل بتجانس تباين سلسلة البواقي.

ملحق 6 نتائج اختبار عدم تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 06/15/23 Time: 22:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
23.15925	15	0.0808

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10

من خلال الاختبارات السابقة الذكر يمكن القول أن هذا النموذج (1) VAR المقدر، لا يعاني من المشكلات القياسية الخاصة بالحد العشوائي وأنه يتسم بالمتانة القياسية، ويمكن استخدامه في تقدير العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات .

2_7_2 تحليل الصدمات (دوال الاستجابة الدفعية)

ملحق 7 دوال الاستجابة الدفعية

Response of BP:		
Period	BP	TCH
1	9.199570	0.000000
2	7.658057	-0.058257
3	6.406421	-0.102665
4	5.388583	-0.136030
5	4.559382	-0.160609
6	3.882447	-0.178213
7	3.328482	-0.190294
8	2.873890	-0.198020
9	2.499659	-0.202325
10	2.190468	-0.203958

Response of TCH:		
Period	BP	TCH
1	-3.389062	3.662015
2	-4.806005	3.426528
3	-5.857885	3.216537
4	-6.619693	3.027942
5	-7.151630	2.857404
6	-7.502001	2.702200
7	-7.709542	2.560105
8	-7.805291	2.429295
9	-7.814095	2.308269
10	-7.755829	2.195791

Cholesky Ordering: BP TCH

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج EVIEWS 10

إن تعرض أحد متغيرات النموذج لصدمة تؤثر على المتغير الآخر، الأمر الذي يستدعي تحليل مدى استجابة كل متغير لصدمة في المتغير الآخر وذلك من خلال دوال الاستجابة الدفعية حسب تفكيك SHOLESKY حيث سنطبق صدمة في سعر الصرف ونرصد آثار ذلك على ميزان المدفوعات على مدى 10 سنوات ثم العكس فتحصلنا على النتائج التالية

يتضح من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه والخاصة بدوال الاستجابة، أن حدوث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في متغيرة سعر الصرف يخلف أثرا سلبيا متناقصا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة فورية قدرها % -0.05 خلال السنة الثانية، لتستمر في التناقص إلى غاية نهاية الفترة العاشرة مسجلة استجابة قدرها % -0.20 ، أي أن العلاقة بن سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات في الجزائر علاقة عكسية، وهذا ما يتنافى مع النظرية

الفصل الثاني دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

الاقتصادية، ولكنه منطقي جدا في اقتصادات أغلب الدول النفطية النامية ومن بينها الجزائر، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري وبصفة شبه كلية على الصادرات النفطية، بمعنى أن ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تعتبر المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية دون تأثره بتقلبات سعر الصرف. في حين أن حدوث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في متغيرة ميزان المدفوعات، يخلف أيضا أثرا سلبيا متناقصا على سعر الصرف الجزائري خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات، حيث تبدي هذه الأخيرة استجابة فورية قدرها -3.38% لتستمر في التناقص إلى غاية نهاية الفترة العاشرة مسجلة استجابة قدرها -7.75% ، مما يعني أن العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف علاقة عكسية، ويمكن تفسير هذه العلاقة بعدة نظريات، أولا نظرية العرض والطلب، حيث يعتبر سعر الصرف نتيجة لتوازن الطلب والعرض على العملة، إذا كان ميزان المدفوعات موجب لبلد ما، أي هناك تدفق صاف للعملة إلى البلد، فإنه يزيد من العرض المتاح للعملة ويميل إلى خفض قيمتها مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح، ثانيا نظرية القوة الشرائية المتماثلة، التي تقول أن سعر العملة يتحرك بمعدل يعكس الفرق في معدلات التضخم بين البلد وبقية العالم، إذا كانت معدلات التضخم ترتفع بشكل أسرع من بقية العالم، فإن قيمة العملة المحلية تنخفض بما يعكس هذا الفرق في التضخم والعكس صحيح أيضا، وأخيرا نظرية الفائدة النسبية حيث يتأثر سعر الصرف بفروق أسعار الفائدة بين البلد وبقية العالم، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى يزيد الطلب على العملة المحلية، مؤديا إلى ارتفاع قيمتها، وفي الأخير يجب ملاحظة أن هذه النظريات لا تعتبر متفقا عليها تماما، ويمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف.

ملحق 8 تفكيك التباين

Variance Decomposition of BP:			
Period	S.E.	BP	TCH
1	9.199570	100.0000	0.000000
2	11.97002	99.99763	0.002369
3	13.57697	99.99244	0.007559
4	14.60786	99.98480	0.015201
5	15.30370	99.97514	0.024865
6	15.78950	99.96390	0.036097
7	16.13764	99.95154	0.048462
8	16.39274	99.93844	0.061557
9	16.58346	99.92497	0.075034
10	16.72874	99.91140	0.088601

Variance Decomposition of TCH:			
Period	S.E.	BP	TCH
1	4.989598	46.13472	53.86528
2	7.728834	57.89487	42.10513
3	10.21743	65.99714	34.00286
4	12.54530	71.61984	28.38016
5	14.72057	75.61978	24.38022
6	16.74148	78.54529	21.45471
7	18.60828	80.74130	19.25870
8	20.32467	82.42808	17.57192
9	21.89704	83.74984	16.25016
10	23.33356	84.80354	15.19646

Cholesky Ordering: BP TCH

المصدر: من إعداد الطالب مخرجات برنامج eviews10

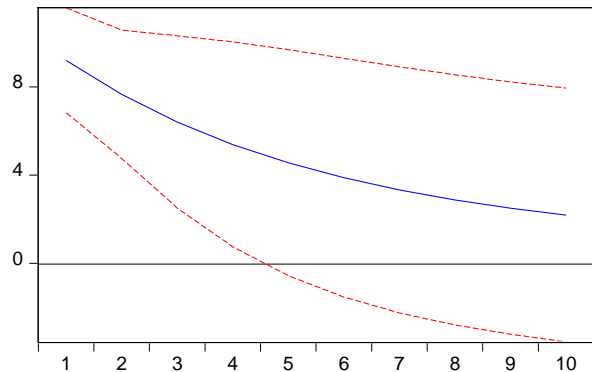
تشير نتائج دوال تفكيك التباين أن الصدمة في ميزان المدفوعات، شكلت ما نسبته 100% من تقلبات ميزان المدفوعات في السنة الأولى، ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 99.91% خلال السنة العاشرة، عكس سعر الصرف الذي كانت نسبة مساهمته ضعيفة في تفسير تقلبات ميزان المدفوعات حيث بلغت ما قيمته 0.08% خلال السنة العاشرة، وهذا ما يدعم ما تم التوصل إليه في دوال الاستجابة، أي أن تقلبات سعر الصرف في الجزائر لا تؤثر في ميزان المدفوعات الجزائري.

كما تشير نتائج دوال تفكيك التباين أن الصدمة في سعر الصرف شكلت ما نسبته 53.86% من تقلبات سعر الصرف في السنة الأولى، ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 15.19% خلال السنة العاشرة، وفي ظل هذا الانخفاض ترتفع مساهمة ميزان المدفوعات في تفسير تقلبات سعر الصرف، حيث بلغت ما قيمته 46.13% خلال السنة الأولى، لتصل إلى 84.80% خلال السنة العاشرة، وهذا ما يؤكد النتائج المحصل عليها سابقا والتي أفرت بوجود علاقة تتجه من ميزان المدفوعات نحو سعر الصرف.

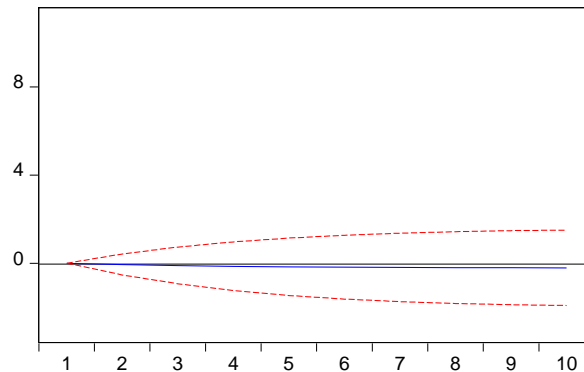
شكل 7 نوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

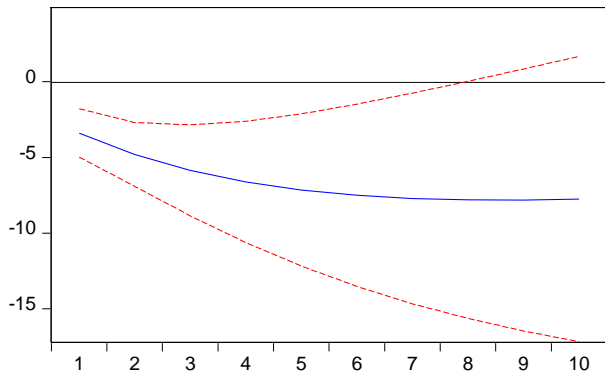
Response of BP to BP



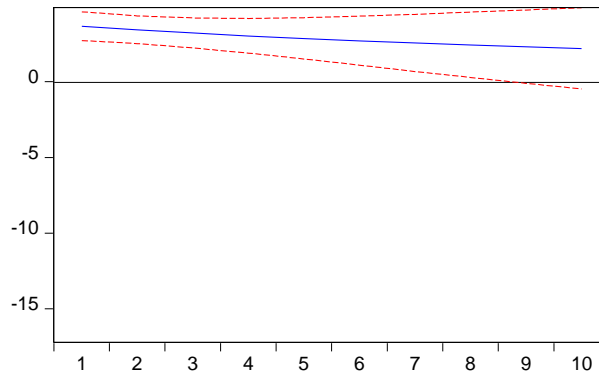
Response of BP to TCH



Response of TCH to BP



Response of TCH to TCH



خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول بأن سعر الصرف يمثل عنصراً أساسياً في التفاعلات الاقتصادية بين الدول وبين الأسواق العالمية، ويؤثر على ميزان المدفوعات في الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، وإدراكنا منا أن علاقة التأثير هذه معقدة ومتعددة الأوجه، سعينا إلى معرفة الإشكال الذي يصادفنا في تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، وإيجاد نموذج قياسي يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، مستخدمين في ذلك الاختبارات القياسية، و المعطيات المتحصل عليه، فتم التحصل على مجموعة من النتائج أهمها:

- ❖ تقلبات سعر الصرف ليس لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- ❖ سياسة تخفيض العملة الوطنية لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلية، والتغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لم تكن تجاوبا لتقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار، إنما كانت هناك عوامل مؤثرة أخرى، لم يتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، لعل من أهمها أسعار البترول، والتركيب الهيكلي للاقتصاد، وحجم الاحتياطات الأجنبية، ومن هنا يبرز الإشكال في تقدير العلاقة الفعلية، خصوصا في الدول النفطية النامية، ذات الاقتصاد الهش، مثلما هو حاصل في الجزائر.
- ❖ ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار البترول بطريقة سريعة، وهذا راجع لأن تركيبة الصادرات تعتمد على البترول بنسبة تفوق 97%.

اختبار الفرضيات

- ❖ أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل الطويل، وسياسة خفض العملة لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان.
- ❖ أثبتت الدراسة أن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف، كما توصلنا إلى ذلك في تحليل الصدمات (دوال الاستجابة)، وكذلك تفكيك التباين.

التوصيات والإقتراحات

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في دراستنا، نخرج ببعض التوصيات والإقتراحات نذكر منها :
- ❖ العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، بتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز قطاعات الإنتاج، والبحث عن بدائل جديدة للبترول.
- ❖ ضرورة اتباع سياسة اقتصادية من شأنها ضمان استقرار كل من سعر الصرف ووضعية ميزان المدفوعات.
- ❖ إعطاء أهمية للجزء السفلي من ميزان المدفوعات، والمتمثل في حركة رؤوس الأموال.

❖ تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

آفاق الدراسة

باستخدام النظريات الاقتصادية المختلفة، وفهم تفاعلات الاقتصادات العالمية، يمكننا أن نعزز فهمنا لتأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول، وتطوير استراتيجيات اقتصادية مناسبة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

من المهم أن نواصل البحث والتحليل لفهم التفاعلات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول والأسواق. هذا الفهم العميق سيساعدنا في تطوير سياسات اقتصادية مستدامة وفعالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتعزيز نمو الاقتصادات الوطنية.

قائمة المراجع

- احمد فتحي خليل الخضراوي، و محمد أحمد السريتي. (2017). *الإقتصاد الدولي*. مكة المكرمة: دار فاروس العلمية .
- مصطفى احمد فريد، و رضا عبد السلام عفر. (1999). *الإقتصاد الدولي*. الإسكندرية: مؤسسه شباب الجامعة.
- chabha, B. (1968). *l'histoire mouvementée du taux de change du dinar Bulletin d'information n°1+3*. université mouloud mammeri de tizi-ouzou ,p15.
- D'Algérie banque. (rapport 2014).
- Hiouani, A. (juin- juillet 1996). *le marché interbancaire des changes en Algérie n°24*. media bank.
- not de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien les (1990) ILMANE MC. tome 05 ,2ème édition enay. *cahiers de la réforme*.
- ابراهيم العامري. (2001). الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي_مدخل نظري_. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية م 1 ع 2 العراق*، صفحة 96.
- احمد السيد محمدالسريتي. (2009). *التجارة الخارجية*. الاسكندرية: الدار الجامعية 84 شارع زكرياء غنيم تانيس سابقا.
- احمد عبد الرحمن احمد. (2001). *مدخل الى ادارة الاعمال الدولية*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- الدكتور العربي سوارك. (بلا تاريخ). *واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحويلات الراهنة*.
- الدكتور صالح عمر فلاح. (2007/2006). *محاضرات في الإقتصاد الدولي*. باتنة: جامعة باتنة.
- الزهرة بن بريكة. (2007-2006). *دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (حالة الجزائر)*. جامعة بسكرة: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي .
- الطاهر لطرش. (2013). *الإقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- العصار رشاد ، و الشريف عليان . (2000). *المالية الدولية*. عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- القريشي محمد صالح. (2007). *المالية الدولية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الموسوي ضياء مجيد. (2016). *تقلبات أسعار الصرف*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الهادي خالد. (1996). *المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي*. الجزائر: دار هومة صفحة 198.
- أمين تمار. (2017 - 2018). *أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة 1968-2005 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة لونيبي علي البلدية.
- امين صيد. (2013). *سياسة الصرف كاداه لتسويه الاختلال في مجال المدفوعات*. بيروت: مكتبه حسن العصرية.
- بالعجوز بن علي. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ص218.
- بربري محمد أمين. (العدد السابع). *ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية*. مجلة إقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف، صفحة 37.
- بربور مشهور هزلول. (2008). *العوامل المؤثرة في انتقال أثر صرف العملات الأجنبية على مؤشرات الأسعار في الأردن 1985 إلى 2006*. الاردن: رسالة ماجستير.
- جعفري، عمار. (مذكرة ماجستير). *إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية مذكرة ماجستير*. جامعة محمد خيضر بسكر: 2013.
- جمال الدين لعويسات. (2000). *العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- حميدات محمود. (1996). *مدخل التحليل النقدي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حيدر نعيمة الفريجي. (18_20 أفريل 2005). *أثر تقلب سعر اليورو في المخاطرة المصرفية*. الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية _ فرص وتحديات، (صفحة 8). جامعة الأغواط.
- خلف فليح حسن. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. عمان: مؤسسه الوراق للنشر.
- رفاه عدنان نجم + أنور سعيد ابراهيم. (العدد 34, 2014). *أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الهند*. مجلة دراسات اقليمية جامعة الموصل العراق، صفحة 229.
- سامي عفيفي حاتم. (1994). *التجارة الخارجية بين التنظير وتنظيم*. القاهرة: الكتاب الثاني الطبعة الثانية الدار المصرية اللبنانية.
- شكري كنج ماهر، و مروان عوض. (2004). *المالية الدولية*. عمان الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عادل احمد حشيش، اسامه محمد الفولي، و مجدي محمود شهاب. (1998). *أساسيات الاقتصاد الدولي*.

عبد الرزاق الدكتور بن الزاوي. (2016). *سعر الصرف الحقيقي التوازني*. عمان الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

عبد الرزاق بن الزاوي . (2010/2011). *سلوك سعر الصرف الحقيقي واثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970/2007*. جامعة الجزائر 3 : أطروحة دكتوراه.

عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي* . القاهرة : مجموعة النيل العربي للنشر .

عبدالمجيد قدي. (2003). *مدخل ألى السياسات الإقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عثمان ابو حرب. (2008). *الاقتصاد الدولي*. عمان: الطبعة واحد دار اسامه للنشر والتوزيع .

عرفات تقي الحسيني. (الطبعة الثانية 2002) . *التمويل الدولي* . عمان_ الاردن: دار مجلاوي للنشر .

عزي خليفة. (2011 2012). *سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المضار واثاره*

على ميزان المدفوعات 1985 2008 دراسة مقارنة. المسيلة: جامعة المسيلة مذكره ماجستير في

العلوم الاقتصادية تخصص ماليه وبنوك.

علي حافظ منصور. (1990) . *اقتصاديات التجارة الدولية*. مكتبه النهضة الشرق .

علي عباس. (2013) . *اداره الاعمال الدولية*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

علي عبد الرضا حموضي العميد. (بلا تاريخ). *المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات*. البنك

المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

عمار جعفري. (2012-2013). *اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف*

الدولية حالة الجزائر 1990_201. جامعة محمد خيضر بسكرة: رسالة مقدمة شهادة الماجستير.

عوض الله زينب حسين. (1999). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: الدار الجامعية للنشر مطابع الامل.

فؤاد هاشم عوض. (1975). *التجارة الخارجية والدخل القومي*. القاهرة_مصر: دار النهضة العربية.

قابل محمد صفوت. (2010). *النظريات والسياسات التجارية الدولية*. مطبعة العشري.

كمال العقريب. (2006). *أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر*. جامعة البلدية الجزائر:

جامعة البلدية ص123.

لحلو موسى بخاري. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية_دراسة تحليلية للآثار*

الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي. بيروت: مكتبة حسين العصرية.

ماهية منصورى. (2014/2015). *دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف الجزائري*. ورقلة: مذكرة

لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح .

- مجدي محمود شهاب، و سوزي عدلي ناشد. (2001). *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*.
محمد كمال الحمزاوي. (2004). *سوق الصرف الأجنبي*. الإسكندرية: منشأة المصارف.
- محمد الدكتور خالدجميل. (2014). *اساسيات الاقتصاد الدولي*. عمان الاردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محمد العربي ساكر. (الطبعة الاولى 2006). *محاضرات في الإقتصاد الكلي المعمق*. مصر : دار الفجر للنشر.
- محمد عبد العزيز عجميه. (2000). *الاقتصاد الدولي دراسة نظريه وتطبيقه*. الإسكندرية.
مدحت صادق. (1997). *النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي*. القاهرة مصر: دار الغريب للطباعة والنشر.
- مصطفى أحمد فريد. (2009). *اقتصاد النقدي والدولي*. الإسكندرية: مؤسسه شباب الجامعة.
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري ، و ياسر المومني. (2008). *التمويل الدولي*. عمان _الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- نور الهدى عدة واضح. (20117/2016). *أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية*. مستغانم: مذكرة تخرج متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة عبد الحميد بن باديس .
- يوسف عبد الباقي. (جوان 2001). *دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية دراسة حالة الجزائر*. الجزائر: مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

ملحق 9 اختبارات ديكي فولر للاستقرارية

Null Hypothesis: **BP has a unit root**
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.642531	0.7514
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.715625	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.700813	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.776783	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق 10 اختبارات فليبس بيرون للاستقرارية

Null Hypothesis: **BP has a unit root**

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.574321	0.7792
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	73.01068
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	67.05271

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.720218	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.700813	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: **D(BP) has a unit root**

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.779983	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	84.41790
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	83.18842

ملحق 11 تقدير نموذج VAR 1

Vector Autoregression Estimates

Date: 06/19/23 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	BP	TCH
BP(-1)	0.826576 (0.12112) [6.82426]	-0.177712 (0.06569) [-2.70516]
TCH(-1)	-0.015908 (0.06447) [-0.24675]	0.935695 (0.03497) [26.7585]
C	0.876129 (4.81994) [0.18177]	8.690642 (2.61421) [3.32439]
R-squared	0.660169	0.969016
Adj. R-squared	0.634997	0.966721
Sum sq. resids	2285.066	672.1945
S.E. equation	9.199570	4.989598
F-statistic	26.22566	422.2147
Log likelihood	-107.5625	-89.20841
Akaike AIC	7.370830	6.147227
Schwarz SC	7.510950	6.287347
Mean dependent	1.321333	72.86033
S.D. dependent	15.22717	27.35160
Determinant resid covariance (dof adj.)		1134.946
Determinant resid covariance		919.3062
Log likelihood		-187.4906
Akaike information criterion		12.89937
Schwarz criterion		13.17961
Number of coefficients		6

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)

Date: 06/19/23 Time: 18:02
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
23.15925	15	0.0808

ملحق 12 تقدير النظام بالنسبة للنموذج

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/19/23 Time: 18:09
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.826576	0.121123	6.824262	0.0000
C(2)	-0.015908	0.064472	-0.246749	0.8060
C(3)	0.876129	4.819945	0.181772	0.8564
C(4)	-0.177712	0.065694	-2.705157	0.0091
C(5)	0.935695	0.034968	26.75853	0.0000
C(6)	8.690642	2.614208	3.324388	0.0016

Determinant residual covariance 919.3062

Equation: BP = C(1)*BP(-1) + C(2)*TCH(-1) + C(3)

Observations: 30

R-squared	0.660169	Mean dependent var	1.321333
Adjusted R-squared	0.634997	S.D. dependent var	15.22717
S.E. of regression	9.199570	Sum squared resid	2285.066
Durbin-Watson stat	1.985509		

Equation: TCH = C(4)*BP(-1) + C(5)*TCH(-1) + C(6)

Observations: 30

R-squared	0.969016	Mean dependent var	72.86034
Adjusted R-squared	0.966721	S.D. dependent var	27.35160
S.E. of regression	4.989598	Sum squared resid	672.1945
Durbin-Watson stat	1.898330		

ملحق 13 متغيرات الدراسة للفترة (2020_1990)

متغيرات الدراسة للفترة 2020-1990											
years	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
BP	-1,71	0,26	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,1	1,16	-1,74	-2,38	7,57
TCH	8,96	18,47	21,84	23,35	35,06	47,66	54,75	57,71	58,74	66,57	75,26
years	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
BP	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	37,04	3,86	15,32	
TCH	77,21	79,68	77,39	72,06	73,27	72,64	69,29	64,58	72,64	74,39	
years	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
BP	20,14	12,05	0,13	-5,88	-27,53	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93	-18,03	
TCH	72,93	77,53	78,65	80,56	100,46	109,47	110,96	116,59	119,35	126,75	

المصدر: معطيات البنك الدولي من خلال الموقع <http://databank.albankaldawli.org>، ومعطيات بنك الجزائر من خلال الموقع <http://www.Bank>

ملحق 14 متغيرات الدراسة: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990- 2015

السنوات	BC(M \$)	BP(M \$)	BCA(M \$)	TCH(DA/\$)
1990	4,178	-1,71	-1,57	8,96
1991	5,468	0,26	-1,89	18,47
1992	3,2	0,23	-1,07	21,84
1993	2,42	-0,01	-0,81	23,35
1994	-0,26	-4,38	-2,54	35,06
1995	0,16	-6,32	-4,1	47,66
1996	4,13	-2,1	-3,35	54,75
1997	5,69	1,16	-2,29	57,71
1998	1,51	-1,74	-0,83	58,74
1999	3,36	-2,38	-2,4	66,57
2000	12,3	7,57	-1,36	75,26
2001	9,61	6,19	-0,87	77,22
2002	6,7	3,65	-0,71	79,68
2003	11,14	7,47	-1,37	77,39
2004	14,27	9,25	-1,87	72,06
2005	26,47	16,94	-4,24	73,28
2006	34,06	17,73	-11,22	72,65
2007	34,24	29,55	-0,99	69,29
2008	40,52	36,99	2,54	64,58
2009	7,78	3,86	3,45	72,65
2010	18,21	15,58	3,42	74,39
2011	25,96	20,14	2,38	72,94
2012	20,17	12,06	-0,25	77,54
2013	9,88	0,13	-0,72	79,37
2014	0,46	-5,88	-1,35	80,58
2015	18,08	-27,54	-0,25	100,69

المصدر: معطيات البنك الدولي من خلال الموقع

<http://databank.albankaldawli.org>

ومعطيات بنك الجزائر من خلال الموقع

<http://www.Bank>